

# هيئة المناطق الحرة \_ دولة قطر FREE ZONES AUTHORITY - STATE OF QATAR

## **Companies Regulations - 2018**

Version:

Issued on: 4 June 2018

لائحة الشركات 2018

النسخة: 1

تاريخ الإصدار: 4 يونيو 2018

## **TABLE OF CONTENTS**

	Page
Article 1 (Citation/Title)	1
Article 2 (Definitions)	1
Article 3 (Interpretation)	5
Article 4 (Application)	7
Article 5 (Commencement)	8
Article 6 (Incorporation of a Company)	8
Article 7 (Model articles of association)	9
Article 8 (Form, content and requirements of the Articles of Association)	10
Article 9 (Restrictions on a Company's name)	12
Article 10 (Change of a Company name)	13
Article 11 (Powers and objects of a Company)	14
Article 12 (Shareholders)	14
Article 13 (Certification of documents)	15
Article 14 (Company share capital requirements)	15
Article 15 (Power of Company to increase its share capital)	16
Article 16 (Power of Company to reduce its share capital)	16
Article 17 (Nature and transfer of shares)	17
Article 18 (Transfer by estate representative)	18
Article 19 (Dividends and other distributions)	18
Article 20 (Registered office of a Company)	19
Article 21 (Change of registered office)	19
Article 22 (Service of documents)	19
Article 23 (Publication of name and registered office of Company)	19
Article 24 (Name to appear outside the place of business)	20
Article 25 (Management of a Company)	20
Article 26 (Establishment of the Management Board)	21
Article 27 (Removal of Managers)	21
Article 28 (Registration requirements)	22
Article 29 (Managers' interests)	22
Article 30 (Appointment of a company secretary)	23
Article 31 (Appointment of a chairman)	23
Article 32 (Officers)	23
Article 33 (General Assembly Meetings)	24
Article 34 (Holding an Annual General Assembly Meeting)	26
Article 35 (Convening of special General Assembly Meeting on request)	27

Article 36 (Length of notice for calling General Assembly Meetings)	27
Article 37 (Shareholder resolutions)	28
Article 38 (Voting at General Assembly Meetings)	29
Article 39 (Resolution in writing)	30
Article 40 (Representation at meetings)	30
Article 41 (Management Board Meetings)	31
Article 42 (Filing of resolutions)	32
Article 43 (Minutes of meetings)	32
Article 44 (Keeping of books of account)	33
Article 45 (Duty to prepare Company accounts)	34
Article 46 (Financial statements to be submitted before the Annual General Meeting)	-
Article 47 (Right to receive copies of financial statements)	35
Article 48 (Appointment of auditor)	35
Article 49 (Audit)	36
Article 50 (Change of control)	36
Article 51 (Liquidation, winding-up and Insolvency of Companies)	37
Article 52 (Registration of a Branch)	38
Article 53 (Restrictions on a Branch's name)	39
Article 54 (The Manager of a Branch)	40
Article 55 (Records to be kept by Branches)	40
Article 56 (Letterheads and service of documents)	41
Article 57 (Name to appear outside of place of business)	41
Article 58 (Power to request information and documentation)	41
Article 59 (Power to investigate)	42
Article 60 (Right to appoint independent auditors)	43
Article 61 (Term and expiry of a Certificate)	43
Article 62 (Fees)	44
Article 63 (Penalties)	44
Article 64 (Alternative corporate structures)	44
Article 65 (Amendments to these Regulations)	44

## **TABLE OF CONTENTS**

	Page
	1
المادة 2 (التعريفات)	1
المادة 3 (التفسير)	5
المادة 4 (التطبيق)	7
المادة 5 (السريان)	8
المادة 6 (تأسيس الشركة)	8
المادة 7 (نموذج النظام الأساسي)	9
المادة 8 (شكل ومحتوى وشروط النظام الأساسي)	10
المادة 9 (القيود على اسم الشركة)	12
المادة 10 (تغيير اسم الشركة)	13
المادة 11 (صلاحيات وأغراض الشركة)	14
المادة 12 (الشركاء)	14
المادة 13 (المصادقة على الوثائق)	15
المادة 14 (شروط رأسمال الشركة)	15
المادة 15 (سلطة الشركة في زيادة رأسمالها)	16
المادة 16 (سلطة الشركة في تخفيض رأسمالها)	16
المادة 17 (طبيعة وتحويل الحصص)	17
المادة 18 (النقل من قبل ممثل الورثة)	18
المادة 19 (توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى)	18
المادة 20 (مكتب الشركة المسجّل)	19
المادة 21 (تغيير المكتب المسجّل)	19
المادة 22 (إعلان تسليم الوثائق)	19
المادة 23 (نشر اسم الشركة ومكتبها المسجّل)	19
المادة 24 (الاسم الذي سيظهر خارج مكان العمل)	20
المادة 25 (إدارة الشركة)	20
المادة 26 (تأسيس مجلس المديرين)	21
المادة 27 (عزل المديرين)	21
المادة 28 (شروط التسجيل)	22
المادة 29 (مصالح المديرين)	22
المادة 30 (تعيين أمين سر الشركة)	23
المادة 31 (تعيين رئيس مجلس المديرين)	23
المادة 32 (الموظفين المسؤولين)	23
المادة 33 (اجتماعات الجمعية العامة).	24
المادة 34 (عقد الإجتماع السنوي للجمعية العامة)	26

المادة 35 (عقد اجتماع خاص للجمعية العامة عند الطلب)	27
المادة 36 (مدة الإخطار بالدعوة إلى اجتماعات الجمعية العامة)	27
المادة 37 (قرارات الشركاء)	28
المادة 38 (التصويت في اجتماعات الجمعية العامة)	29
المادة 39 (القرار الخطّي)	30
المادة 40 (التمثيل في الاجتماعات)	30
المادة 41 (اجتماعات مجلس المديرين)	31
المادة 42 (تسجيل القرارات)	32
المادة 43 (محاضر الاجتماعات)	32
المادة 44 (مسك دفاتر الحسابات)	33
المادة 45 (الالتزام بإعداد حسابات الشركة)	34
	34
المادة 47 (حق الحصول على نسخ من البيانات المالية)	35
المادة 48 (تعيين مدققي الحسابات)	35
المادة 49 (تدقيق الحسابات)	36
المادة 50 (تغيير التحكم/السيطرة)	36
المادة 51 (تصفية الشركات وإنهاؤها وحلها)	37
المادة 52 (تسجيل الفرع)	38
المادة 53 (القيود على اسم الفرع)	39
المادة 54 (مدير الفرع)	40
المادة 55 (السجلات الواجب الاحتفاظ بها من قبل الفروع)	40
المادة 56 (الأوراق المعنونة وتسليم الوثائق)	41
المادة 57 (الاسم الذي سيظهر خارج مكان العمل)	41
المادة 58 (صلاحية أو سلطة طلب المعلومات والوثائق)	41
المادة 59 (سلطة التحقيق)	42
المادة 60 (الحق بتعيين مدققين مستقلّين)	43
المادة 61 (مدّة الشهادة وانتهاء صلاحيتها)	43
	44
المادة 63 (الجزاءات)	44
المادة 64 (الاشكال القانونية الاخرى للشركات)	44
المادة 65 (التعديلات على هذه اللائحة)	44

<u>PREAMBLE</u>

These Regulations are issued under the Free Zones Law and concern the regulation of Free Zone Entities operating in or from the Free Zone.

صدرت هذه اللائحة بموجب قانون المناطق الحرة وتتعلق بتنظيم الكيانات العاملة في المنطقة الحرة أو من خلال المنطقة الحرة.

#### <u>PART 1 – Application, Interpretation</u> <u>and Commencement</u>

القسم 1 - التطبيق والتفسير والبدء

Article 1 (Citation/Title)

المادة 1 (الاشارة/الإسم)

These Regulations will be referred to as the Companies Regulations.

يشار إلى هذه اللائحة باسم لائحة الشركات.

Article 2 (Definitions)

المادة 2 (التعريفات)

In these Regulations:

في هذه اللائحة:

Annual General Assembly Meeting means the General Assembly Meeting which is convened by a Company at least once during each calendar year.

الإجتماع السنوي للجمعية العامة يعني اجتماع الجمعية العامة الذي تعقده الشركة مرة واحدة على الأقل خلال كلّ سنة ميلادية.

**Articles of Association** means the articles of association of a Company in the form prescribed by the Authority or in such other form as approved by the Authority.

النظام الأساسي يعني النظام الأساسي للشركة بالشكل الذي تحدده الهيئة أو بأيّ شكل آخر توافق عليه الهيئة.

**Authority** means the Free Zones Authority, established pursuant to the Free Zones Law.

الهيئة تعني هيئة المناطق الحرة المنشأة بموجب قانون المناطق الحرة.

Beneficial Owners of an entity means a natural person who has (alone or with one or more others) ultimate ownership or Control of the entity, including a natural person who exercises ultimate effective Control over the entity regardless of legal ownership.

المالكين المستفيدين لأي كيان هو الشخص الطبيعي الذي لديه (وحده أو مع شخص آخر أو أكثر) ملكية أو سيطرة كاملة/سلطة مطلقة على الكيان، بما في ذلك الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة الكاملة/الصلاحيات الفعلية المطلقة على الكيان بغض النظر عن الملكية القانونية.

**Board** means the board of directors of the Authority.

المجلس يعنى مجلس إدارة الهيئة.

**Branch** means a branch that is registered by the Originating Company pursuant to the Free Zones Legislation.

الفرع يعني الفرع المسجّل أو الذي سيتم تسجيله من قبل الشركة المنشئة وفقاً لتشريعات المناطق الحرة.

**CEO** means the Chief Executive Officer of the Authority, as appointed or replaced from time to time;

الرئيس التنفيذي يعني الرئيس التنفيذي للهيئة كما يتم تعيينه أو استبداله من وقت لأخر.

**Certificate** means the certificate of incorporation or registration issued by the Authority to evidence that a Free Zone Entity has been properly incorporated or registered in accordance with the Free Zones Legislation.

الشهادة تعني شهادة التأسيس أو التسجيل الصادرة عن الهيئة لإثبات تأسيس أو تسجيل كيان في المنطقة الحرة بشكل صحيح وفقاً لتشريعات المناطق الحرة.

**Company** means a limited liability company that is incorporated pursuant to the Free Zones Legislation.

الشركة تعني الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تؤسس وفقاً لتشريعات المناطق الحرة.

**Control** means, in relation to a Free Zone Entity or an Originating Company, a person who:

السيطرة/ التحكم تعني في ما يتعلق بكيان المنطقة الحرّة أو الشركة المنشئة، الشخص الذي:

- (A) holds twenty five per cent (25%) or more of the shares in the entity;
- أ. يملك خمسة وعشرين في المائة (25%) أو أكثر من الحصص في الكيان؛
- (B) is entitled to exercise, or controls the exercise of, twenty five per cent (25%) or more of the voting power in the entity;
- ب. له حق ممارسة أو التحكم بممارسة خمسة وعشرين في المائة (25%) أو أكثر من حق التصويت في الكيان؛
- (C) is able to exercise significant influence over the management of the entity by virtue of shareholding or voting power, or by contractual or other arrangements, including but not limited to such entity's board of directors and senior executive function; or
- يتمتّع بالقدرة على ممارسة صلاحيات لها تأثير كبير على إدارة الكيان بحكم ملكية الأسهم أو الحصص أو حق التصويت، أو بحسب الترتيبات التعاقدية أو غيرها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مجلس إدارة ذلك الكيان والإدارة التنفيذية العليا ؟ أو
- (D) is able to exercise influence by other means without ownership, including through personal or family connections to persons in positions described in paragraphs (A) to (C), by participating in the financing of the entity, or through historical or contractual associations with the entity.
- . يتمتّع بالقدرة على ممارسة التأثير بوسائل أخرى غير ملكية الأسهم أو الحصص، بما في ذلك العلاقات الشخصية أو العائلية مع أشخاص في المواقع الواردة في الفقرات (أ) إلى (ج) أو من خلال المشاركة في تمويل الكيان أو من خلال الارتباطات التاريخية أو التعاقدية مع الكيان.

For purposes of the aforesaid definition:

لأغراض التعريف المذكور أعلاه:

#### (i) **shares** means:

(i) الاسهم/الحصص تعنى:

ج.

- in relation to an Originating Company or a Free Zone Entity with a share capital, fully subscribed or allotted shares;
- أ. الأسهم أو الحصص المكتتب بها أو المخصصة بالكامل بالنسبة للشركة المنشئة أو كيان المنطقة الحرة المكتتب لا أسمالها؛
- (b) in relation to an Originating Company or a Free Zone Entity with capital but no share capital, rights to share in the capital of the entity;
- ب. حقوق المشاركة في رأس المال بالنسبة للشركة المنشئة أو
  كيان المنطقة الحرة التي لها رأس مال غير مكتتب به؛
- (c) in relation to an Originating Company or a Free Zone Entity without capital, interests conferring any right to share in the profits, or liability to contribute to the
- ج. بالنسبة للشركة المنشئة أو كيان المنطقة الحرة التي ليس لها رأس مال، هي الحقوق التي تمنح أيّ حق في المشاركة في الأرباح أو مسؤولية المساهمة في الخسائر؛ أو تؤدي

losses, of the entity; or giving rise to any obligation to contribute to the debts or expenses of such entity in the event of winding up; and

إلى أيّ التزام للمساهمة في ديون أو نفقات هذا الكيان في حالة إنهائه ؟

(ii) voting power, in relation to an Originating Company or a Free Zone Entity which does not have general meetings at which matters are decided by the exercise of voting rights, means the right under the articles of association of the entity to alter its constitution. في ما يتعلق بأي شركة منشئة أو كيان المنطقة الحرة، هو التصويت الذي يمكن من خلاله تغيير النظام الأساسي للكيان دون أن تتطلب ممارسته عقد اجتماعات عامة يتم فيها تحديد المسائل التي يجب ممارسة حق التصويت بشأنها.

(ii)

**Council of Ministers** means the Council of Ministers of the State.

مجلس الوزراء يعني مجلس الوزراء في الدولة.

**Free Zone Entity** means an entity that has been incorporated or registered in a Free Zone.

كيان المنطقة الحرة يعني أي كيان يتم تأسيسه أو تسجيله في المنطقة الحرة.

**Free Zone** shall have the meaning given to it in the Free Zones Law.

**المنطقة الحرة** تحمل المعنى المعطى لها بموجب قانون المناطق الحرة.

Free Zones Law means Law Number 34 of 2005 as amended by Decree-Law Number 21 of 2017 – Regarding the Free Zone as amended from time to time.

قانون المناطق الحرة يعني القانون رقم 34 لسنة 2005 المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2017 في ما يتعلق بالمناطق الحرة وأية تعديلات تطرأ عليه من وقت لأخر.

Free Zones Legislation means the Free Zones Law, these Regulations and any regulations, rules, policies, resolutions, decisions or orders issued from time to time in connection with the Free Zone.

تشريعات المناطق الحرة تعني قانون المناطق الحرة، وهذه اللائحة وأيّ لوائح تنظيمية أو قواعد أو سياسات أو قرارات أو أوامر تصدر من وقت لآخر بشأن المنطقة الحرة.

General Assembly Meeting means a meeting (including an Annual General Assembly Meeting) of the Shareholders convened in accordance with these Regulations or the Articles of Association in order to pass a Special Resolution, an Ordinary Resolution or any other resolution.

اجتماع الجمعية العامة بما في ذلك الاجتماع السنوي للجمعية العامة يعني اجتماع الشركاء/المساهمين الذي يعقد وفقاً لهذه اللائحة أو النظام الأساسي من أجل إصدار قرار خاص أو قرار عادي أو أيّ قرار آخر.

**Licence** means a licence to carry out one or more Permitted Activities issued by the Authority to a Free Zone Entity pursuant to the Licensing Regulations.

الترخيص يعني الترخيص للقيام بنشاط واحد أو أكثر من الأنشطة المرخص بها وتصدره الهيئة لصالح كيان المنطقة الحرة بموجب لوائح الترخيص.

**Licensing Regulations** means the regulations relating to the licensing of Free Zone Entities to carry out the Permitted Activities in or from the Free Zone.

لائحة الترخيص تعني تلك اللائحة المتعلقة بترخيص كيانات المنطقة الحرة من أجل القيام بممارسة الأنشطة المرخص بها في المنطقة الحرة ومن خلال المنطقة الحرة.

**Management Board** means the management board of a Company comprising more than one (1) Manager and established pursuant to Article 25 and Article 26.

مجلس المديرين يعني مجلس مديري الشركة الذي يتكون من أكثر من مدير واحد (1) ويتم تشكيله وفقاً للمادتين 25 و 26 من هذه اللائحة.

**Management Board Meeting** means a meeting of the Management Board convened from time to time.

اجتماع مجلس المديرين يعني أي اجتماع يعقده مجلس المديرين من وقت لآخر.

Manager means one (1) or more natural persons appointed by a Free Zone Entity to be a manager and be the principal representative(s) both within the Free Zone and in all matters before or otherwise involving the Authority.

المدير يعني شخص طبيعي أو أكثر يعينه كيان المنطقة الحرة ليقوم بأعمال الإدارة وليكون الممثل الرئيسي للكيان ضمن المنطقة الحرة بكافة المسائل المعروضة أمام الهيئة أو المسائل المتعلقة بها

Officer means a Manager, company secretary and such other person as may be designated by a Company to be an officer.

الموظف المسؤول يعني المدير أو أمين سر الشركة أو أي شخص آخر مماثل يتم تعيينه من قبل الشركة ليشغل منصب موظف مسؤول.

Ordinary Resolution means a resolution passed by simple majority (or such higher majority as is set out in the Articles of Association) of such Shareholders being entitled to vote at a General Assembly Meeting.

القرار العادي يعني القرار الصادر بالأغلبية البسيطة (أو أي أغلبية أعلى كما هو محدد في النظام الأساسي) للشركاء الذين يحق لهم التصويت في اجتماع الجمعية العامة.

**Originating Company** means an entity, whether incorporated within or outside the State, which registers a Branch under the Free Zones Legislation.

الشركة المنشئة تعني الكيان المنشأ داخل الدولة أو خارجها والذي يسجّل له فرعاً بالمنطقة الحرة بموجب تشريعات المناطق الحرّة.

**Permitted Activity** means an economic activity under the Free Zones Law that a Free Zone Entity is permitted to be taken from the list of activities set out in the Schedule of Permitted Activities.

النشاط المرخص به يعني النشاط الاقتصادي بموجب قانون المناطق الحرة المرخص لكيان المنطقة الحرة المسموح بممارسته ويكون من ضمن قائمة الأنشطة المبينة في جدول الأنشطة المرخص بها.

**Register** means a register created and maintained by the Authority in accordance with the Licensing Regulations.

السجل يعني السجل الذي أنشأته وتحتفظ به الهيئة وفقاً للوائح الترخيص.

**Register of Shareholders** means the register of Shareholders created and maintained by a Company pursuant to Article 12.

سجل الشركاء يعني سجل الشركاء الذي أنشأته و تحتفظ به الشركة بموجب المادة 12.

**Regulations** means these Companies Regulations and, where the context so requires, includes any rules, policies, resolutions, decisions or orders issued under or in connection with these Regulations.

اللائحة تعني لائحة الشركات هذه، وتتضمن حيثما يقتضي السياق أيّ قواعد أو سياسات أو قرارات أو أوامر صادرة بموجب أو فيما يتعلق بهذه اللائحة.

<b>Schedule of Fees</b> means the schedule of fees as issued and updated from time to time by the Authority pursuant to Article 62.
<b>Schedule of Fines</b> means the schedule of fines issued and updated from time to time by the Authority pursuant to Article 63.
Schedule of Permitted Activities means the list of permitted activities issued and updated from time to time by

the Authority.

Shareholder means a person who owns shares in a Company.

Special Resolution means a resolution of at least seventy five per cent (75%) (or such higher majority as is set out in the Articles of Association) of Shareholders being entitled to vote at a General Assembly Meeting.

State means the State of Qatar.

Article 3 (Interpretation)

- (1) In these Regulations, a reference to:
- (a) a law includes all secondary or subordinate legislative instruments (including regulations, resolutions. decisions, decrees, policies or orders issued by the Authority, the Council of Ministers or any other State authority having jurisdiction over the Free Zone) made from time to time under that law as amended, restated or re-enacted from time to time:
- (b) a provision of any law or regulations includes a reference to that provision as amended, restated or re-enacted from time to time;
- the singular includes the plural and vice (c) versa;
- (d) a year, month or day means a year, month or day of the Gregorian calendar;
- (e) the masculine gender includes the feminine gender or a body corporate;

**جدول الرسوم** يعني جدول الرسوم الذي تصدره الهيئة وتقوم بتحديثه من وقت لآخر وفقاً للمادة 62.

جدول الغرامات يعنى جدول الغرامات الذي تصدره الهيئة وتقوم بتحديثه من وقّت لآخر وفقاً للمادة 63.

جدول الأنشطة المسموح بها يعنى قائمة الأنشطة المسموح بها التي تصدر ها الهيئة وتقوم بتحديثها من وقت الآخر.

الشريك يعنى الشخص الذي يملك حصة في الشركة.

القرار الخاص يعنى القرار الصادر بأغلبية (75%) على الأقل (أو أي أغلبية أعلى كما هو محدد في النظام 

الدولة تعنى دولة قطر.

المادة 3 (التفسير)

اً

- في هذه اللائحة، فإن الإشارة إلى: (1)
- القانون يتضمن ذلك جميع التشريعات المعدلة أو المكملة واللوَّانَّح التنفيذية (بما فيُّ ذلك الأنظمة أو القرارات أو والمراسيم أو السياسات أو الأوامر الصادرة عن الهيئة أو مجلس الوزراء أو أيّ سلطة أخرى تابعة للدولة لها ولاية على المنطقة الحرة) التي تصدر من وقت لأخر بموجب ذلك القانون بصورته المعدلة أو المعاد إصدارها أو صياغتها من وقت لأخر؛
- أيّ حكم من أيّ قانون أو لائحة تنظيمية يتضمّن ذلك ب. الإشارة إلى ذلك الحكم بصورته المعدلة أو المعاد إصدارها أو صياغتها من وقت لأخر ؟
  - المفرد يشمل ذلك الجمع والعكس صحيح؟ ج.
- السنة أو الشهر أو اليوم يعني ذلك السنة أو الشهر أو اليوم وفقا للتقويم الميلادي؛
  - المذكر يشمل ذلك المؤنث أو الهيئة الإعتبارية؛

- (f) a document or instrument in "prescribed form" is a reference to that document or instrument in the form prescribed by the Authority from time to time;
- وثيقة أو سند على أنه "النموذج المعتمد" هي إشارة إلى
  تلك الوثيقة أو السند على النحو الذي تحدده الهيئة من وقت
  لآخر؟
- (g) in writing includes any form of representing or reproducing words in a legible form; and
- ز. مصطلح "خطي" أو "كتابة" يشمل ذلك أيّ شكل من أشكال عرض الكلمات أو إعادة نسخها بشكل مقروء؛ و
- (h) a person includes any natural or juristic person, body corporate or body unincorporated, including a branch, company, partnership, unincorporated association, government or state (including any governmental department, body or authority).
- ح. الشخص يشمل ذلك أيّ شخص طبيعي أو اعتباري أو هيئة اعتبارية أو غير اعتبارية، بما في ذلك الفرع أو الشركة أو الشراكة أو الجمعية أو الحكومة أو الدولة (بما في ذلك أيّ إدارة أو هيئة أو سلطة حكومية).
- (2) The headings in these Regulations do not affect their interpretation.
- (2) لا تؤثر العناوين الواردة في أقسام هذه اللائحة على تفسيرها.
- (3) Any reference to an Article, a paragraph or a sub-paragraph in these Regulations without further identification is a reference to an Article, a paragraph or a sub-paragraph of an Article in these Regulations.
- (3) إنّ أيّ إشارة إلى مادة أو فقرة أو فقرة فرعية في هذه اللائحة بدون مزيد من التحديد هي إشارة إلى مادة أو فقرة أو فقرة فرعية من مادة في هذه اللائحة.
- (4) Any reference in these Regulations to "include", "including", "in particular", "for example", "such as" or similar expressions will be considered as being by way of illustration or emphasis only and are not to be construed so as to limit the generality of any words preceding them.
- (4) إنّ أيّ إشارة في هذه اللائحة إلى عبارات "تشمل"، أو "بما في ذلك"، أو "على وجه الخصوص"، أو "على سبيل المثال"، أو "مثل" أو تعابير مماثلة سيتم اعتبارها كإيضاح أو تأكيد فقط ولا يجب تفسيرها للحدّ من عمومية أيّ كلمات أو نصوص تسبقها.
- (5) Wherever in these Regulations an obligation or duty is placed on a Free Zone Entity or a Free Zone Entity is authorised to do any act, then unless it is otherwise provided, such obligation, duty or act may be carried out by the Manager of the Free Zone Entity.
- أينما يقع في هذه اللائحة التزام أو واجب على كيان المنطقة الحرة أو كان كيان المنطقة الحرة مخوّلاً للقيام بأيّ عمل، وما لم يرد خلاف ذلك، فيمكن تنفيذ هذا الالتزام أو الواجب أو الفعل من قبل مدير كيان المنطقة الحرة.
- (6) Any reference to the "Authority" includes any person who has been delegated or granted powers by the Authority to regulate, develop, operate or manage any Free Zone in accordance with the Free Zones Legislation.
- (6) إنّ أيّ إشارة إلى "الهيئة" تشمل أيّ شخص تم تفويضه أو منحه صلاحيات من قبل الهيئة لتنظيم أو تطوير أو تشغيل أو إدارة أيّ منطقة حرة وفقاً لتشريعات المناطق الحرة.
- (7) Any reference to the "CEO" includes a person who has been delegated authority by the CEO.
- (7) إنّ أيّ إشارة إلى "الرئيس التنفيذي" تشمل أي شخص تم تفويضه الصلاحيات من قبل الرئيس التنفيذي.

Article 4 (Application)

المادة 4 (التطبيق)

- (1) These Regulations are issued by the Board pursuant to the powers granted to it under the Free Zones Law and govern, amongst other things, the incorporation, registration, management and administration of Free Zone Entities in the Free Zone.
- (1) أصدر المجلس هذه اللائحة بموجب الصلاحيات الممنوحة له بموجب قانون المناطق الحرة، وهي تنظم من بين أمور أخرى، تأسيس وتسجيل وإدارة كيانات المنطقة الحرة في المنطقة الحرة.
- (2) The Board and the Authority may, within the scope of their respective jurisdictions, authority or powers, amend these Regulations from time to time, waive any requirements of the Regulations, or make such rules, policies, decisions, orders and regulations to supplement these Regulations as they consider necessary or appropriate to implement, carry out or enforce the Free Zones Law or any of the Free Zones Legislation.
- (2) للمجلس والهيئة، ضمن نطاق اختصاصهما أو سلطتهما أو صلاحياتهما، تعديل هذه اللائحة من وقت لآخر, الإعفاء من اي متطلبات تقتضيها اللوائح, أو وضع القواعد والسياسات والقرارات والأوامر واللوائح التنظيمية اتكملة هذه اللائحة حسبما يكون ضرورياً أو مناسباً لتنفيذ أو تطبيق قانون المناطق الحرة أو أيّ من تشريعات المناطق الحرة.
- (3)Pursuant to the Free Zones Law, the Authority is empowered to establish a facility to issue approvals, permits and licences required for the incorporation or registration of Free Zone Entities and for such entities to carry out Permitted Activities in or from the Free Zone. Notwithstanding any other provision in any laws, rules, policies, decisions, orders or regulations of the State, only the Authority is permitted to issue Licences, Certificates and any other documents relating to or required for Free Zone Entities to carry out any Permitted Activities in or from the Free Zone. All such Licences, Certificates and any other documents issued by the Authority in connection with the Free Zone will be recognised as binding by all persons in the State, without the need for any additional governmental licences or permits.
- عملاً بقانون المناطق الحرة، تكون الهيئة مخوّلة بإنشاء مكان مخصص لإصدار الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لتأسيس أو تسجيل كيانات المنطقة الحرة وقيام تلك الكيانات بالأنشطة المرخص بها داخل المنطقة الحرة أو من خلالها. على الرغم من أيّ نص آخر ورد في أيّ قانون آخر أو قواعد أو سياسات أو قرارات أو أوامر أو أنظمة أخرى بالدولة، يُسمح للهيئة فقط بإصدار التراخيص والشهادات وأيّ وثائق أخرى متعلقة بكيانات المنطقة الحرة أو مطلوبة لها من أجل ممارسة أيّ أنشطة مرخص لها بممارستها سواء داخل المنطقة الحرة أو من خلالها. وتعتبر جميع هذه التراخيص والشهادات والوثائق التي تصدرها الهيئة فيما يتعلق بالمناطق الحرة ملزمة لجميع الاشخاص والجهات الأخرى في الدولة دون الحاجة لجميع الاشخاص واحمريح أو موافقة حكومية أخرى.

- (4) Unless specified to the contrary by these Regulations, the licensing, regulation and incorporation of entities in the Free Zone and the carrying out of Permitted Activities in or from the Free Zone will be governed exclusively by the provisions of and be regulated as provided by and pursuant to the Free Zones Legislation.
- (4) ما لم يرد خلاف ذلك في هذه اللائحة، فإنّ ترخيص، وتنظيم وتأسيس الكيانات في المنطقة الحرة وممارسة الأنشطة المرخص بها داخل المنطقة الحرة أو من خلالها سيخضع حصرياً للأحكام التنظيمية الواردة في تشريعات ولوائح المناطق الحرة ويتم تنظيمها وفقاً لما هو منصوص عليه في هذه التشريعات.

- (5) To the extent that any person is licensed in accordance with the Free Zones Legislation to carry out any Permitted Activity in or from the Free Zone, such person will require no further licence, consent, permit or registration in the State in order to carry on such activity in or from the Free Zone. In carrying out such Permitted Activity, such person will be subject to regulation and enforcement procedures only as provided by the Free Zones Legislation.
- (5) إلى الحد الذي يسمح به لأي شخص مرخص وفقاً لتشريعات المناطق الحرة أن يمارس أيّ نشاط مرخص به في المنطقة الحرة أو من خلالها، فإنّ هذا الشخص لا يتطلب أيّ ترخيص أو موافقة أو تصريح أو تسجيل آخر في الدولة من أجل القيام بهذا النشاط في أو من المنطقة الحرة. وبممارسته لهذا النشاط المرخص به، سيخضع هذا الشخص للإجراءات التنظيمية والتنفيذية فقط كما هو منصوص عليه في تشريعات المناطق الحرة.
- (6) The licensing or regulation of any activity conducted by a person licensed in accordance with the Free Zones Legislation will (other than as specified in the Licensing Regulations) fall outside the jurisdiction of the other authorities of the State.
- (6) الترخيص أو التنظيم لأيّ نشاط يقوم به شخص مرخص وفقاً لتشريعات المناطق الحرة (غير ما هو محدد في لوائح الترخيص) يقع خارج نطاق اختصاص السلطات الأخرى للدولة.
- (7) State laws relating to the licensing or regulation of any economic activity which would apply to such persons (but for the Free Zones Legislation) will not apply to the carrying out of Permitted Activities by such persons, to the extent they regulate matters the subject of the Free Zones Legislation or to the extent they are otherwise excluded by, conflict with or are inconsistent with such legislation.

(7) إنّ قوانين الدولة الأخرى المتعلقة بترخيص أو تنظيم أيّ نشاط اقتصادي (باستثناء تشريعات المناطق الحرة) لن تطبق على ممارسة هؤلاء الأشخاص للأنشطة المرخص بها في المناطق الحرة أو من خلالها وذلك إلى الحدّ الذي تنظم فيه الأنشطة المرخص بها وفقا للقوانين واللوائح التي تنظم المناطق الحرة أو بقدر استثنائها بموجب القواين المنظمة للمناطق الحرة أو إلى الحد الذي تتعارض به معها.

Article 5 (Commencement)

المادة 5 (السريان)

These Regulations will come into force on the date issued or determined by the Board.

تدخل هذه اللائحة حيز التنفيذ من تاريخ إصدارها أو من التاريخ الذي يحدده المجلس.

#### PART 2 - Companies

#### القسم 2 - الشركات

Article 6 (Incorporation of a Company)

- المادة 6 (تأسيس الشركة)
- (1) Any one or more persons may apply to incorporate a Company with limited liability for the purpose of carrying out the Permitted Activities in or from the Free Zone by:
- (1) يجوز لأيّ شخص أو أكثر التقدم بطلب تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة لغرض القيام بأي من الأنشطة المرخص بها في المنطقة الحرة أو من خلالها، وذلك باتباع مايلي:
- (a) filing the prescribed form with the Authority;

أ. تعبئة النموذج المعتمد لدى الهيئة؛

- (b) submitting the Articles of Association signed by all the Shareholders;
- ب. تقديم النظام الأساسي الموقّع من قبل جميع الشركاء؛
- (c) payment of the relevant fee for incorporation; and

ج. دفع الرسوم المتعلقة بالتأسيس؛ و

- (d) providing such other information or documents as the Authority may from time to time require.
- د. توفير أي معلومات أو وثائق أخرى قد تطلبها الهيئة من وقت لأخر.
- (2) On incorporation, the Authority will:

(2) عند التأسيس، تقوم الهيئة بما يلى:

- issue a Certificate confirming that the Company has been incorporated with the name specified therein and with effect from the date of the Certificate;
- أ. إصدار شهادة تؤكد على أنّ الشركة قد تم تأسيسها بالاسم المحدد لها اعتباراً من تاريخ الشهادة؛
- (b) allocate to the Company a registration number which will be the Company's number in the Free Zone; and
- ب. تخصيص رقم تسجيل للشركة بحيث يكون هو رقم الشركة
  في المنطقة الحرة؛ و
- (c) enter the name and number of the Company in the Register.
- ج. إدخال اسم الشركة ورقمها في السجلّ.

- (3) A Company will not have a legal personality unless it has received a Certificate and its name is included in the Register.
- (3) لن يكون للشركة شخصية قانونية ما لم تكن قد حصلت على الشهادة وكان اسمها مدرجاً في السجل.
- (4) A Certificate is conclusive legal evidence that the Company has been incorporated with the name specified in it and that the requirements of these Regulations have been complied with in respect of the incorporation of the Company and thereafter no defect in the process prior to the incorporation of the Company will affect the validity of its incorporation or the Certificate.
- (4) تعتبر الشهادة دليلاً قانونيا قاطعاً على أنّ الشركة قد تم تأسيسها بالاسم المحدد لها، وأنّه تم الالتزام بمتطلبات هذه اللائحة في ما يتعلق بتأسيس الشركة، ولن يؤثر أيّ خلل في الإجراءات السابقة على تأسيس الشركة في حجية هذه الشهادة أو في صحة تأسيس الشركة.
- (5) Subject to these Regulations and upon the issuance of the Certificate, the Articles of Association will bind the Company and the Shareholders.
- (5) مع مراعاة أحكام هذه اللائحة فإنه وبصدور الشهادة يكون النظام الأساسي ملزماً للشركة والشركاء.
- (6) In the event of any discrepancy between the terms of the Articles of Association and that of any other document entered into between the Shareholders, the provisions of the Articles of Association will prevail.
- (6) في حال وجود أيّ تعارض بين أحكام النظام الأساسي وأيّ وثيقة أخرى مبرمة بين الشركاء، تسود أحكام النظام الأساسي.

Article 7 (Model Articles of Association)

المادة 7 (نموذج النظام الأساسي)

- (1) The Authority may from time to time prescribe a model form of Articles of Association.
- (1) يجوز للهيئة من وقت لآخر إعداد وتحديد نموذج للنظام الأساسي.
- (2) If the Authority prescribes a model form, a Company may adopt for its Articles of Association:
- (2) إذا حدّدت الهيئة نموذجاً ما، يجوز للشركة أن تعتمد لنظامها الأساسي ما يلي:

(a) the whole of the model form; or

requests it to do so.

(b) the model form with amendments set out ب. النموذج مع التعديلات المنصوص عليها في النظام in the Articles of Association, which have been approved by the Authority.

أ

(3)

ج.

(3) The Authority may amend the model Articles of Association from time to time. If it does so, the amendment does not affect the Articles of Association already incorporated until the Company amends them. The Company must amend its Articles of Association if the Authority

Article 8 (Form, content and requirements of the Articles of Association) المادة 8 (شكل ومحتوى وشروط النظام الأساسي)

- (1) The Articles of Association must include يجب أن يتضمن النظام الأساسي المعلومات التي تطلبها such information as is required by the Authority, including the following: (1)
- (a) the name of the Company which in all cases must be followed by "Limited Liability Company Registered in the Free Zone-Qatar" or the words "QFZ LLC" at the end of the name:
- (b) the objects of the Company set out with عنراض الشركة المحدّدة بالتفاصيل التي قد تطلبها الهيئة such degree of specificity as the Authority may from time to time require;
- (c) the Company address; عنوان الشركة؛
- (d) the name, address, nationality and د. اسم وعنوان وجنسية ومهنة كلّ شريك (عند الاقتضاء)؛ occupation (if relevant) of each Shareholder;
- (e) the amount of capital, the share of each مقدار رأس المال، وحصة كلّ شريك وقيمتها بالإضافة إلى Shareholder and their value together with the names of those representing the same (if any):
- و. أسماء وجنسيات الموظفين المسؤولين الأوائل (سواء كانوا Officers (whether they are Shareholders or not) to be appointed on the date of the incorporation of the Company;
- (g) the duration of the Company (if any); (أبن وجدت)؛ وجدت)؛
- رh) the allocation of profits and losses; ح. طريقة توزيع الأرباح والخسائر؛
- ط. الشروط التي تنطبق على تحويل الحصص بين الشركاء أو the conditions that apply to a transfer of shares between the Shareholders or to

any third party; and

- (j) the approved method by which notices to the Shareholders are required to be communicated.
- ي. الطريقة المعتمدة التي يجب أن ترسل بها الإشعارات إلى الشركاء.
- (2) The management and operation of the Company will be regulated by the Articles of Association, which also include the following:
- (2) طريقة إدارة وتشغيل الشركة يتم تنظيمها بموجب النظام الأساسي، والذي يتضمن أيضاً ما يلي:
- requirements concerning convening of General Assembly Meetings and Management Board Meetings;
- أ. الشروط المتعلقة بعقد اجتماعات الجمعية العامة واجتماعات مجلس المديرين؛
- (b) keeping of the Company's accounts and the submission of financial statements before General Assembly Meetings;
- ب. الاحتفاظ بحسابات الشركة وتقديم البيانات المالية قبل اجتماعات الجمعية العامة؛
- (c) preparation of audited and annual financial statements and accounts by an auditor appointed at the General Assembly Meeting;
- ج. إعداد البيانات المالية السنوية والحسابات المدقّقة من قبل مدقق الحسابات المعيّن في اجتماع الجمعية العامة؛
- (d) regulation of the appointment, functions, duties, remuneration and removal of any Officer:
- د. نظام بتعیین مهام وواجبات ومكافآت وطریقة عزل أي موظف مسؤول؛
- regulation of the declaration and payment of dividends;
- نظام بإقرار توزيع ودفع الأرباح الموزعة؛
- (f) requirements concerning registration of estate representatives of deceased Shareholders; and
- و. الشروط المتعلقة بتسجيل ممثلي التركة للشركاء المتوفين؛ و
- (g) regulation of the conduct of the affairs of the Company, as well as the application of its capital, funds and profits.
- ز. نظام تسبير شؤون الشركة وطريقة استخدام رأس مالها وأموالها وأرباحها.
- (3) A Company may amend the provisions of its Articles of Association only by a Special Resolution (approved by Shareholders representing at least 75% of the Company's share capital) and subject to such amendments being approved by the Authority.
- (3) للشركة بموجب قرار خاص (يوافق عليه عدد من الشركاء يمثلون ما لا يقل عن 75% من رأس المال) تعديل أحكام نظامها الأساسي شريطة موافقة الهيئة على تلك التعديلات.
- Managers (4) The may suggest amendments to the Articles of Association but any such amendments must first be submitted to a General Assembly Meeting for consideration and to the extent they are approved by a Special Resolution, the amended Articles of Association (as approved by Shareholders representing at least 75%
- يحق للمديرين اقتراح تعديلات على النظام الأساسي شريطة تقديم أيّ من تلك التعديلات إلى اجتماع الجمعية العامة للنظر فيها أولاً، وفي حال تمت الموافقة عليها بموجب قرار خاص (يوافق عليه عدد من الشركاء يمثلون ما لا يقل عن 75% من رأس المال)، يجب تسجيل النظام الأساسي المعدّل ونسخة مصدّقة من محضر اجتماع الجمعية العامة لدى الهيئة باستخدام النموذج المعتمد على أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن وفي جميع الأحوال في موحد لا يتجاوز أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ صدور

of the Company's share capital) and a certified copy of the minutes of such meeting and the resolution must be registered with the Authority using the prescribed form as soon as practicable and in any event no later than fourteen (14) days from the date the resolution is passed. The amendments to the Articles of Association will only then take effect if and when the same has been registered by the Authority.

القرار. وتصبح التعديلات على النظام الأساسي نافذة عند تسجيلها من قبل الهيئة.

- (5) Notwithstanding anything in the Articles of Association, a Shareholder is not bound by any amendment made to the Articles of Association after the date on which it became a Shareholder, if and so far as the amendment:
- بالرغم مما هو وارد في النظام الأساسي، لا يكون أي شريك ملزماً بأيّ تعديل تم على النظام الأساسي من بعد التاريخ الذي أصبح فيه شريكاً، في حال كان ذلك التعديل:
- (a) requires such a Shareholder to take or subscribe for more shares than the number held by such Shareholder at the date on which the amendment is made; or
- أ. يتطلّب من ذلك الشريك أن يساهم أو يكتتب بحصص أكبر من العدد الذي يملكه في التاريخ الذي تم فيه التعديل؛ أو
- (b) in any way increases the liability of such Shareholder as at that date to contribute to the Company's share capital or otherwise make a payment to the Company,
- ب. يزيد ذلك بأي شكل من الأشكال من مسؤولية الشريك في ذلك التاريخ بالمساهمة في رأسمال الشركة أو بإجراء دفعة للشركة،

provided that this Article 8(5) will not apply where the Shareholder agrees to be bound in writing either before or after the amendment is made.

شريطة أن لا تنطبق هذه المادة 8(5) في حال وافق الشريك خطياً على الالتزام بالتعديل سواء قبل أو بعد إجراء التعديل.

Article 9 (Restrictions on a Company's name)

المادة 9 (القيود على اسم الشركة)

- (1) No Company will, except with the express approval of the Authority, be permitted to be registered with a name which:
- (1) لا يجوز لأيّ شركة إلا بموافقة صريحة من الهيئة بأن تسجّل باسم يكون:
- in the opinion of the Authority is undesirable, offensive or contrary to public morality;
- أ. برأي الهيئة غير مرغوب فيه، أو مسيئاً أو مخالفاً للآداب العامة؛
- (b) does not end with "Limited Liability Company Registered in the Free Zone-Qatar" or the words "QFZ LLC";
- ب. لا ينتهي بعبارة "شركة ذات مسئولية محدودة مسجلة في المنطقة الحرة-قطر" أو اختصارا "م.ح.ق ذ.م.م"؛
- (c) is identical or confusingly similar to the name by which another company is registered or incorporated under the Free Zones Legislation or the laws of the State
- ج. مطابقاً أو مشابهاً لاسم شركة أخرى سجّات أو أسست وفقاً
  لتشريعات المنطقة الحرة أو قوانين الدولة، مما قد يؤدي
  إلى التباس الاسم إلى حد يحتمل التضليل، ما لم تعبر تلك
  الشركة عن موافقتها على النحو الذي قد تطلبه الهيئة؛

or so nearly resembles that name as to be likely to deceive unless that company signifies its consent in such manner as the Authority may require;

- (d) contains words that in the opinion of the Authority:
- يحتوي على تعابير تكون من شأنها برأي الهيئة:
- (i) suggest, are likely to suggest unwarranted association with or patronage of prominent local persons;
- (i) مع أو برعاية أشخاص محليين بارزين؛

- (ii) suggest, are likely to suggest unwarranted connection with any government or authority whether in the Free Zone, the State or elsewhere; or
- (ii) تشير أو قد يرجح على أنها تشير لعلاقة غير مبررة مع أيّ حكومة أو هيئة سواء في المنطقة الحرّة أو الدولة أو أيّ مكان آخر؛ أو
- (iii) could in any other manner be misleading to the public; or
- (iii) تكون مضلّلة بأيّ طريقة أخرى للجمهور؛ أو
- (e) would breach international conventions, rules governing intellectual property rights or constitute a violation of applicable laws of the State.
- تخالف الاتفاقيات الدولية أو القواعد التي تحكم حقوق الملكية الفكرية أو تشكّل انتهاكاً للقوانين المعمول بها في الدولة.
- (2) The Authority will not be liable to any person for the consequences of accepting for registration a Company with a particular name.
- (2) لن تكون الهيئة مسؤولة تجاه أيّ شخص عن عواقب قبول شركة تحمل اسماً معيناً.
- (3)If, through inadvertence or otherwise, a Company is at any time registered with a name or a replacement name which in the opinion of the Authority too closely resembles the name by which an entity in existence is already registered or a name in respect of which the law applicable to intellectual property rights affords prior protection, the Company must change its name to a name which is approved by the Authority. Notwithstanding any provision in these Regulations, if following registration, the registered name of a Company contravenes any of the requirements set out in Article 9(1), the Company will change its name to a name which is approved by the Authority.
- في حال تم عن طريق الخطأ أو غير ذلك, ان شركة بأي وقت سجلت بإسم أو غيرت اسمها الى اسم يشبه برأي الهيئة إلى حد كبير اسم كيان قائم ومسجل بهذا الاسم أو اسماً يمنحه القانون المعمول به في مجال حقوق الملكية الفكرية حماية مسبقة، فإن على الشركة تغيير اسمها إلى اسم توافق عليه الهيئة. وبصرف النظر عن أي حكم آخر من أحكام هذه اللائحة، فإنه في حال كان الاسم المسجل الشركة بعد عملية التسجيل يتعارض مع أيّ من الشروط المنصوص عليها في المادة 9(1)، يجب على الشركة القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير اسمها إلى اسم توافق عليه الهيئة.

Article 10 (Change of a Company name)

المادة 10 (تغيير اسم الشركة)

(1) Subject to the provisions of these Regulations, a Company may by Special Resolution change its name after obtaining the Authority's prior approval of the proposed name in writing. (1) مع مراعاة أحكام هذه اللائحة، يجوز لأي شركة بموجب قرار خاص تغيير اسمها بعد الحصول على موافقة الهيئة الخطية المسبقة للاسم المقترح.

- (2) The Authority will, on receipt of a certified copy of the Special Resolution referred to in Article 10(1) together with the relevant fee:
- (2) على الهيئة عند استلامها نسخة مصدقة من القرار الخاص المشار إليه في المادة 10(1) مع الرسوم ذات الصلة القيام بما يلي:
- (a) enter in the Register the new name of the Company in place of the former name;
- أ. إدخال الاسم الجديد للشركة بدلاً من الاسم السابق في السجل؛
- (b) enter in the Register the effective date of the change of name which will be the date of entry of the new name of the Company in the Register; and
- ب. إدخال تاريخ سريان تغيير الاسم في السجل والذي سيكون تاريخ إدخال اسم الشركة الجديد في السجل؛ و
- (c) issue a new Certificate evidencing the change of name.

ج. إصدار شهادة جديدة تثبت تغيير الاسم.

- (3) The change of name of a Company will not affect any rights or obligations of the Company, or render defective any legal proceedings by or against it, and any legal proceedings that might have been continued or commenced against it in its former name may be continued or commenced against it in its new name.
- (3) لن يؤثر تغيير اسم الشركة على أيّ حقوق أو التزامات للشركة، أو يلغي أيّ إجراءات قانونية من جانبها أو ضدها. كما أنّ أيّ إجراءات قانونية كانت لتستمر أو تباشر ضدها باسمها السابق قد تستمر أو تباشر ضدها باسمها السابق قد تستمر أو تباشر ضدها باسمها الجديد.

Article 11 (Powers and objects of a Company)

المادة 11 (صلاحيات وأغراض الشركة)

- (1) No act of a Company will be invalid by reason only of the fact that the Company was without capacity or power to perform the act.
- (1) لا يعد أيّ تصرف للشركة باطلاً لمجرد أن الشركة لا تملك الصفة أو الصلاحية للقيام بذلك التصرف.
- (2) The objects of a Company as set out in the Articles of Association must include activities which are consistent with and do not contravene the Permitted Activities and the terms of its Licence.
- (2) يجب أن تتضمن أغراض الشركة المنصوص عليها في النظام الأساسي الأنشطة التي تتفق ولا تتعارض مع الأنشطة المرخص بممارستها وبشروط الترخيص الممنوح لها.

Article 12 (Shareholders)

المادة 12 (الشركاء)

- (1) A Company may consist of one (1) or more Shareholders. The liability of each Shareholder will be limited to the amount of its shareholding.
- (1) تتكون الشركة من شريك (1) واحد أو أكثر. وتقتصر مسؤولية كلّ شريك على قيمة حصته في رأس المال.
- (2) Where a Shareholder is a natural person, he may be a national or non-national of the State and is not required to hold a residence permit or work permit in the State.
- (2) إذا كان الشريك شخصاً طبيعياً، فقد يكون من مواطني الدولة أو من غيرهم، ولا ضرورة لأن يحمل تصريح إقامة أو عمل في الدولة.
- (3) The Register of Shareholders must be maintained at the office of the Company in the Free Zone, containing the following information, which must be kept updated
- (3) يجب الاحتفاظ بسجل الشركاء في مكتب الشركة في المنطقة الحرة، على أن يحتوي على المعلومات التالية والتي يجب تحديثها في جميع الأوقات:

at all times:

(a) name, address, nationality and occupation (if relevant) of each Shareholder:

اسم وعنوان وجنسية ومهنة كلّ شريك (عند الاقتضاء)؛

(b) number and value of shares owned by each Shareholder; and

عدد وقيمة الحصص المملوكة لكل شريك؛ و

(c) transactions affecting or restricting the disposal of the shares (including the creation of any pledge, mortgage or charge over the shares), the date of the transaction, the reason for the title transfer, the names of the transacting parties and the total number of shares owned by each Shareholder after the transactions. ج. المعاملات التي تؤثر في الحصص أو تقيد حرية التصرف فيها (بما في ذلك إنشاء أيّ رهن أو رهن حيازي أو حقوق أخرى على الحصص)، وتاريخ المعاملة، وسبب نقل الملكية، وأسماء الأطراف المتعاملة، وإجمالي عدد الحصص المملوكة من كلّ شريك بعد تنفيذ المعاملات.

(4) A person may cease to be a Shareholder in accordance with the Articles of Association and these Regulations. (4) أي شخص له أن يتوقف عن كونه شريكاً في الشركة وفقاً للنظام الأساسي و هذه اللائحة.

(5) A Company must obtain and maintain upto-date details of its Beneficial Owners, which must be entered into the Register of Shareholders, and promptly notify the Authority of any changes occurring from time to time. The Company must provide such further information as the Authority may require regarding the legal owners and Beneficial Owners of the body corporate.

المستفيدين الواجب إدخالهم في السجل وحفظ هذه المعلكين المعلومات وإخطار الهيئة على الفور بأيّ تغييرات قد تحدث من وقت لأخر. وعلى الشركة تقديم أي معلومات إضافية عنها قد تطلبها الهيئة بخصوص المالكين القانونيين والمالكين المستفيدين للجهة الاعتبارية.

Article 13 (Certification of documents)

المادة 13 (المصادقة على الوثائق)

A document or instrument requiring certification by a Company may be signed by an Officer on behalf of the Company.

يجوز توقيع أي وثيقة أو مستند يتطلب مصادقة الشركة، من قبل الموظف المسؤول بالنيابة عن الشركة.

#### PART 3 - Share Capital

## القسم 3 - رأس المال

Article 14 (Company share capital requirements)

المادة 14 (شروط رأسمال الشركة)

- (1) The Company must at all times ensure that it maintains an adequate level of share capital in accordance with the requirements of the Authority or if no such requirements exist, the Company must maintain an appropriate level of share capital to enable it to undertake its Permitted Activities.
- (1) على الشركة في جميع الأوقات التأكّد من أنّها تحتفظ بمستوى مناسب من رأس المال وفقاً لمتطلبات الهيئة. وفي حال عدم وجود مثل هذه المتطلبات، فإن على الشركة الحفاظ على أي مستوى من رأس المال يكون مناسباً لتتمكّن من القيام بالأنشطة المرخص بها للشركة.

- (2) Profits will be distributed among the Shareholders in accordance with their respective shareholding ownership percentage in a Company unless the Articles of Association stipulate otherwise.
- (2) توزع الأرباح على الشركاء وفقاً لنسبة حصصهم في الشركة ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك.
- (3) The share capital of a Company must be of one class of shares, with all shares being of an equal value, and all shares holding the same rights, in all respects, including as to voting, dividends, redemptions and distributions.
- (3) يجب أن يتكون رأس المال الشركة من فئة واحدة من الحصص بحيث تكون كافة الحصص ذات قيمة متساوية، وتتمتّع بنفس الحقوق من كافة النواحي، بما في ذلك حق التصويت والأرباح والاسترداد والتوزيع.
- (4) The shares of the Company will be indivisible. If a share is owned by multiple persons, they will appoint amongst themselves a representative.
- (4) تكون حصص الشركة غير قابلة التجزئة. وفي حال كانت أحدى الحصص مملوكة من قبل أشخاص متعددين، فعليهم القيام بتعيين شخص من بينهم ليمثلهم.
- (5) Unless the Authority otherwise specifically approves, all capital of a Company must be subscribed in full and in cash only.
- (5) ما لم توافق الهيئة على خلاف ذلك، يجب أن يكون رأسمال الشركة مدفوعاً بالكامل وأن تكون جميع الحصص نقدية.

Article 15 (Power of Company to increase its share capital)

المادة 15 (سلطة الشركة في زيادة رأسمالها)

- (1) Subject to the provisions of these Regulations, a Company, if authorised by a Special Resolution and by its Articles of Association, may increase its share capital as it deems fit. Any increase in a Company's share capital will only be effective as of the date the Authority updates the Register.
- (1) مع مراعاة أحكام هذه اللائحة، يجوز للشركة، إذا كان مصرّحاً لها بموجب قرار خاص وفقاً لنظامها الأساسي، زيادة رأسمالها حسبما تراه مناسباً. ولا تسري أيّ زيادة في رأس مال الشركة إلا اعتباراً من تاريخ قيام الهيئة بتحديث السجلّ.
- (2) A Company must not create a share capital denominated in a currency other than Qatari Riyals without the consent of the Authority.
- (2) لا يحق للشركة القيام بإصدار أي من حصص رأس المال بعملة أخرى غير الريال القطرى دون موافقة الهيئة.

Article 16 (Power of Company to reduce its share capital)

المادة 16 (سلطة الشركة في تخفيض رأسمالها)

- (1) Subject to obtaining the prior approval of the Authority, a Company, if authorised by a Special Resolution and its Articles of Association, may reduce its share capital on such terms as it may decide. In particular, a Company may (either with or without extinguishing or reducing liability on any of its shares):
- (1) يجوز للشركة بموجب قرار خاص ووفقا لنظامها الأساسي، أن تخفض رأسمالها وفقاً للشروط التي قد تقرّرها، شريطة الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة. وبشكل خاص، يجوز للشركة (سواء مع أو بدون تقليل المسؤولية على أيّ من حصصها):
- (a) cancel any capital that is lost or underrepresented by available assets; or
- أ. شطب أيّ رأسمال تم فقده أو قيده بأقل من قيمة الأصول المتوفرة؛ أو

- (b) pay off any capital that is in excess of the requirements of the Company.
- ب. تسدید أيّ رأسمال یزید عن متطلبات الشركة.
- (2) No Company will reduce the amount of its share capital unless:
- (2) لن تقوم أيّ شركة بخفض مبلغ رأسمالها إلا إذا:
- the Company provides no less than fourteen (14) days' prior written notice to the Authority of its intention to reduce its share capital; and
- أ. قدّمت الشركة إخطاراً خطياً للهيئة قبل 14 يوماً على الأقلّ بنيّتها خفض رأسمالها؛ و
- (b) the Company submits a letter, signed by all its Managers and its auditors, to the Authority on the date from which the reduction of its share capital is to have effect declaring either that on that date the Company is solvent or that all the creditors of the Company on that date have expressed in writing their concurrence in the reduction.
- ب. قدّمت الشركة خطاباً موقّعاً من جميع مديري الشركة ومدققي حساباتها إلى الهيئة في التاريخ الذي يسري فيه التخفيض معلنة أنّه في ذلك التاريخ إما أن تكون الشركة قدرة على السداد، أو أنّ جميع دائني الشركة قد أعربوا خطياً عن موافقتهم على الخفض المقترح لرأس المال.
- (3) Where a Company reduces the amount of its share capital, within fourteen (14) days after the date from which the reduction occurred, the Company must file a memorandum with the Authority stating that this Article 16 has been duly complied with and attaching a copy of the letter referred to in Article 16(2). The reduction in share capital will be effective as of the date the Authority updates the Register.
- عندما تخفض الشركة مقدار رأسمالها، يجب عليها في غضون (14) يوماً من تاريخ حدوث التخفيض تقديم مذكرة للهيئة تنصّ على الامتثال لهذه المادة 16 حسب الأصول المتبعة، مع إرفاق نسخة من الخطاب المشار إليه في المادة 16(2). ويسري تخفيض رأس المال اعتباراً من تاريخ قيام الهيئة بتحديث السجل.

Article 17 (Nature and transfer of shares)

المادة 17 (طبيعة وتحويل الحصص)

- (1) The shares of any Shareholder may be transferable in a manner provided by the Articles of Association and subject only to the restrictions provided therein or in these Regulations.
- (1) تكون حصص أيّ شريك قابلة للتحويل على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي وتخضع للقيود الواردة فيه أو في هذه اللائحة فقط.
- (2) Any transfer of shares will not be binding on the Company or third parties unless such transfer has been made in the prescribed form, and it has been entered in the Register of Shareholders by the Company and the Register by the Authority. The Company will not object to the entry of the transfer in the Register unless this is in breach of the provisions of the Articles of Association or these Regulations.
- (2) لن يكون أيّ تحويل للحصص ملزماً للشركة أو الغير ما لم يتم إجراء ذلك التحويل على النموذج المعتمد وإدخاله في سجل الشركاء من قبل الشركة وفي السجل من قبل الهيئة. ولن تعترض الشركة على إدخال التحويل في السجل إلا إذا كان مخالفاً لأحكام النظام الأساسي أو هذه اللائحة.

- (3) In the case of a transfer between Shareholders and where the right to
- (3) في حال تحويل الحصص بين الشركاء، إذا كان لدى أكثر من شريك واحد الحق في شراء الحصص، يتم تقسيم

acquire the shares is sought by more than one (1) Shareholder, the shares available for transfer will be divided among them based on the percentage of the shares in the Company capital of each of them, provided that Article 17(2) is observed.

الحصص المباعة فيما بينهم بنسبة حصة كل منهم في رأسمال الشركة، شريطة التقيّد بالمادة 17(2).

(4) Unless prohibited by the Articles of Association, each Shareholder will be permitted to pledge, mortgage or charge its shares in favour of lender or lenders duly licensed and such pledge, mortgage or charge will be effective as of the date the Register of Shareholders and the Register are updated. Notwithstanding the provisions of Article 50, neither the Company nor the Authority may refuse to register any transfer of shares, nor may it suspend the registration thereof where such transfer is:

ما لم يحظر النظام الأساسي ذلك، يحق لكلّ شريك رهن أو إنشاء أي حق آخر على حصصه لصالح المقرض او المقرضين المرخص لهم حسب الأصول ويكون هذا الرهن أو الحق سارياً اعتباراً من تاريخ تحديث سجل الشركاء والسجل. وعلى الرغم مما يرد في المادة 50, لا يجوز لكلّ من الشركة أو الهيئة رفض تسجيل أيّ تحويل للحصص، أو تعليق تسجيلها عندما يكون هذا التحويل:

 to any pledgee, mortgagee or chargee whose interest has been noted in the Register of Shareholders and the Register; إلى أيّ دائن مرتهن أو صاحب أي حق تم تسجيل حقوقه في سجل الشركاء والسجل؛

اً۔

(b) by any such pledgee, mortgagee or chargee, pursuant to the power of sale under its security; or

من قبل أيّ دائن مرتهن أو صاحب حق وفقاً لسلطة الحق
 في البيع الممنوحة له بموجب الضمان الممنوح له؛ أو

(c) by any such pledgee, mortgagee or chargee in accordance with the terms of the relevant security document.

 من قبل أيّ دائن مرتهن أو صاحب حق وفقاً لأحكام وثيقة الضمان المعني.

Article 18 (Transfer by estate representative)

المادة 18 (النقل من قبل ممثل الورثة)

A transfer of the shares of a deceased Shareholder made by his estate representative, although the estate representative is not himself a Shareholder, is as valid as if he had been a Shareholder at the time of the execution of the instrument of transfer.

يكون أي تحويل لحصص أحد الشركاء المتوفين من قبل ممثل تركته نافذاً كما لو أنّه كان شريكاً في وقت تنفيذ سند التحويل على الرغم من أنّ الممثل ليس من الشركاء.

Article 19 (Dividends and other distributions)

المادة 19 (توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى)

A Company will not declare, make or pay any dividend or other distribution if there are reasonable grounds for believing that: لا تقوم الشركة بإقرار الإعلان عن أو إجراء أو دفع أيّ أرباح أو توزيعات أخرى إذا توفّرت أسباب معقولة للاعتقاد بأنّ:

(1) the Company is, or would after the payment be, unable to pay its liabilities as

(1) الشركة غير قادرة على تسديد التزاماتها عند استحقاقها أو ستصبح كذلك بعد الدفع ؛ أو they become due; or

(2) the realisable value of the Company's assets would thereby be less than the aggregate of its liabilities and its share capital. (2) القيمة القابلة للتحصيل لأصول الشركة ستكون أقل من إجمالي التزاماتها ورأسمالها.

#### PART 4 - Registered Office

## القسم 4 - المكتب المسجّل

Article 20 (Registered office of a Company)

المادة 20 (مكتب الشركة المسجّل)

A Company must at all times have a registered office in a Free Zone (or in such other location as may be permitted by the Authority) to which all communications and notices may be addressed. The initial registered office will be that notified to the Authority at the time the application to incorporate the Company is submitted.

يجب أن يكون للشركة في كافة الأوقات مكتب مسجّل في أي منطقة حرة (أو في أيّ مكان آخر قد تسمح به الهيئة) يتم إرسال كافة المراسلات والإخطارات إليه. ويكون المكتب المسجّل مبدئياً هو ذلك المكتب الذي يتم إبلاغه إلى الهيئة عند تقديم طلب تأسيس الشركة.

Article 21 (Change of registered office)

المادة 21 (تغيير المكتب المسجّل)

- (1) A Company may change its registered office by delivering notice of such change within fourteen (14) days to the Authority which must be:
- (1) يجوز للشركة أن تغيّر مكتبها المسجّل من خلال تقديم إخطار بهذا التغيير خلال أربعة عشر (14) يوماً للهيئة والذي يجب أن يكون:
- (a) in the prescribed form together with payment of the relevant fee (if any); and
- أ. وفقاً للنموذج المعتمد مع دفع الرسوم ذات الصلة (إن وجدت)؛ و
- (b) signed by an Officer on behalf of the Company.
- ب. موقّعاً من قبل موظف مسؤول بالنيابة عن الشركة.
- (2) Where the Authority receives a notice under Article 21(1), it will enter the new registered office of the Company on the Register in place of the former registered office. The change of registered office will only be effective as of the date the Authority updates the Register.
- على الهيئة القيام بإدراج عنوان المكتب الجديد للشركة في السجل بدلاً من عنوان المكتب المسجّل السابق عند استلامها الإخطار بموجب المادة 12(1). ويكون تغيير المكتب المسجّل سارياً اعتباراً من تاريخ قيام الهيئة بتحديث السجل.

Article 22 (Service of documents)

المادة 22 (إعلان تسليم الوثائق)

A document served in relation to any matter under the Free Zones Legislation may be served on a Company and will be deemed delivered by leaving it at the registered office of the Company in the Free Zone.

أي وثيقة خاصة بالشركة تتعلّق بأيّ مسألة واردة تحت تشريعات المناطق الحرة يجوز تقديمها للمكتب المسجل لدى كيان المناطق الحرة ويعتبر ذلك تسليما فعليا لها.

Article 23 (Publication of name and registered office of Company)

المادة 23 (نشر اسم الشركة ومكتبها المسجّل)

Every Company must have its name, registration number and registered office mentioned in legible characters in all business letters of the Company, written orders for goods or services, invoices and receipts, written demands for payment and other such similar documentation and in all notices and other official publications of the Company.

يجب أن يكون اسم الشركة ورقم التسجيل الخاص بها ومكتبها المسجّل واردين بشكل واضح وسهل للقراءة في جميع خطابات الشركة، والأوامر الخطية للسلع أو الخدمات، والفواتير والإيصالات، والطلبات الخطية للدفع وغيرها من المستندات المماثلة وكافة الإخطارات والمنشورات الرسمية الأخرى للشركة.

Article 24 (Name to appear outside the place of business)

المادة 24 (الاسم الذي سيظهر خارج مكان العمل)

A Company will ensure that its name is placed outside of every office or premises which is occupied by it, in a conspicuous position and in letters easily legible. تتكفل الشركة، بوضع اسمها على الواجهة الخارجية لكلّ مكتب أو مبنى تشغله بطريقة واضحة وحروف مقروءة.

### PART 5 - Officers

## القسىم 5 - الموظفون المسؤولون

Article 25 (Management of a Company)

المادة 25 (إدارة الشركة)

- (1) The affairs of a Company will be managed by a Manager (in the case of an appointment of a sole Manager by the Shareholders in accordance with the Articles of Association) or, if there is more than one (1) Manager, by a Management Board established in accordance with Article 26.
- (1) تدار شؤون الشركة من قبل مدير (في حال تعيين مدير وحيد من قبل الشركاء وفقاً للنظام الأساسي)، أو في حال وجود أكثر من مدير واحد، من قبل مجلس مديرين يتم تأسيسه وفقاً لأحكام المادة 26.
- (2) The Managers will have the full power to manage the Company unless such power is limited by the Articles of Association or anv General Assembly Meeting resolution. The acts of each Manager will bind the Company where his actions are within his capacity. Any resolution of the General Assembly Meeting restricting the powers or changing the identity of any Manager must be notified to the Authority in the prescribed form as soon as practicable and in any event no later than fourteen (14) days after such change, together with payment of the relevant fee, and will be effective as of the date the Authority updates the Register.
- (2) يكون للمديرين الصلاحية الكاملة في إدارة الشركة ما لم تكن تلك الصلاحية محدودة بموجب النظام الأساسي أو أي قرار صادر في اجتماع الجمعية العامة. وتكون تصرفات كلّ مدير ملزمة للشركة طالما كانت تصرفاته ضمن صلاحياته. ويجب إخطار الهيئة بأي قرار للجمعية العامة يصدر بتغيير أي مدير أو تقييد صلاحياته وذلك على نحو النموذج المعتمد لهذا الغرض وفي أقرب وقت ممكن عملياً وفي جميع الأحوال ضمن فترة لا تتجاوز أربعة عشر وفي جميع الأحوال ضمن فترة لا تتجاوز أربعة عشر (14) يوماً من ذلك التغيير، مع دفع الرسوم ذات الصلة. ويسري ذلك التغيير اعتباراً من تاريخ قيام الهيئة بتحديث السجل.
- (3) Without prejudice to the powers vested in the General Assembly Meeting, under these Regulations and the Articles of Association, each Manager will enjoy the widest powers necessary to carry out the acts permitted by the objects of the Company, and may, to the maximum
- مع عدم الإخلال بالصلاحيات المخولة للجمعية العامة بموجب هذه اللائحة والنظام الأساسي، يتمتّع كلّ مدير بأوسع الصلاحيات اللازمة لتنفيذ التصرفات المسموح بها لتحقيق أغراض الشركة، ويجوز له، إلى أقصى حد مسموح به بموجب هذه اللائحة، القيام بتفويض صلاحياته إلى شخص واحد أو أكثر للقيام بعمل محدّد أو أعمال محددة أو للإشراف على أية أنشطة.

extent permitted under these Regulations, delegate his powers to one or more persons to do a specific act or acts or to supervise any activities.

Article 26 (Establishment of the Management Board)

المادة 26 (تأسيس مجلس المديرين)

- (1) The Shareholders may from time to time, resolve by way of an Ordinary Resolution, to appoint more than one (1) Manager to manage the Company whereupon a Management Board must be established in accordance with this Article 26. The Shareholders will also appoint the chairman of the Management Board from time to time.
- (1) يجوز للشركاء من وقت لأخر وبموجب قرار عادي، أن يعيّنوا أكثر من مدير واحد لإدارة الشركة وذلك بتشكيل مجلس مديرين وفقاً للمادة 26. كما يقوم الشركاء بتعيين رئيس مجلس المديرين من وقت لآخر.
- (2) The Management Board must comprise, at least three (3) Managers.
- (2) يجب أن يتكوّن مجلس المديرين من ثلاثة (3) مديرين على الأقل.
- (3) The Articles of Association may provide for a Manager to appoint an alternate to attend meetings in the absence of the Manager who appointed him and to vote in his place.
- (3) يجوز أن ينص النظام الأساسي على قيام المدير بتعيين عضو بديل لحضور الاجتماعات في غياب المدير الذي قام بتعيينه والتصويت بالنيابة عنه.
- (4) No undischarged bankrupt or a person convicted of a criminal offence in any country may act as Manager of, or directly or indirectly take part in or be concerned in the management of, a Company except with the approval of the Authority.
- (4) لا يجوز لأيّ شخص سبق وأن تم شهر إفلاسه أو أدين بارتكاب أي جريمة في أيّ دولة (مالم يكن قد رد إليه اعتباره)، أن يكون مديراً أو أن يشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أي شركة أو يكون معنياً بذلك، إلا بموافقة الهيئة.

Article 27 (Removal of Managers)

المادة 27 (عزل المديرين)

- (1) Notwithstanding anything in its Articles of Association or in any agreement between the Company and a Manager, the Shareholders may by Special Resolution remove a Manager before the expiration of his period of office, provided that notice of any such meeting must be served on the Manager concerned as soon as practicable and in any event not less than fourteen (14) days before the meeting and such Manager will be entitled to be heard at such meeting.
- العلى الرغم مما هو وارد في النظام الأساسي أو في أي اتفاقية بين الشركة وأي مدير، يجوز للشركاء بموجب قرار خاص عزل أي مدير قبل انتهاء مدّة إدارته، شريطة إرسال إخطار بذلك إلى المدير المعني في أقرب وقت ممكن عملياً خلال مهلة لا تتعدّى أربعة عشر (14) يوماً قبل الاجتماع، ويكون لهذا المدير الحقّ في التحدّث في هذا الاجتماع.

- (2) Unless the Articles of Association stipulate otherwise, a vacancy created by the removal of a Manager at a General Assembly Meeting must be filled at that meeting by the Shareholders' appointment of another Manager in his
- (2) ما لم ينص النظام الأساسي بخلاف ذلك، يجب شغل أي منصب شاغر نتيجة عزل المدير في اجتماع الجمعية العامة عن طريق تعيين الشركاء لمدير آخر يحل محله.

place.

Article 28 (Registration requirements)

المادة 28 (شروط التسجيل)

The particulars of each Manager appointed, any departures (both resignations and dismissals) and any change in the particulars of the Managers from time to time must be registered with the Authority using the prescribed form as soon as practicable and in any event no later than fourteen (14) days after such change, together with payment of the relevant fees. For each Manager appointed, the particulars must include his name, date of birth, address, nationality, business occupation, any directorships held by him or which have been held by him within the last twelve (12) months and will be accompanied by or include a written declaration signed by the Manager that he is qualified to act as Manager pursuant these to Regulations.

يجب أن يتم تسجيل معلومات كافية عن كلّ مدير يتم تعيينه، وأيّ تغيير (الاستقالة والعزل), أوأيّ تغيير في بيانات المديرين من وقت لأخر لدى الهيئة باستخدام النموذج المعتمد في أقرب وقت ممكن عملياً وفي جميع الاحوال خلال مهلة لا تتعدّى أربعة عشر (14) يوماً من ذلك التغيير، بالإضافة إلى دفع الرسوم ذات الصلة. وبالنسبة إلى كلّ مدير معيّن، يجب أن تتضمن التفاصيل اسمه وتاريخ ميلاده وعنوانه وجنسيته ومهنته وأيّ مناصب إدارية سوف يتولّاها أو سبق له توليها خلال الاثني عشر (12) شهراً الأخيرة، إلى جانب تصريح كتابي موقع من المدير بأنّه مؤهل للعمل كمدير وفقاً لهذه اللائحة.

Article 29 (Managers' interests)

المادة 29 (مصالح المديرين)

(1) If a Company or any subsidiary:

(1) في حال الشركة أو الشركة التابعة:

(a) proposes to enter into a transaction; and

أ. اقترحت الدخول في معاملة؛ و

- (b) a Manager has a direct or indirect interest in the transaction, and is aware of the interest,
- ب. كان للمدير مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في تلك المعاملة، وهو على دراية بالمصلحة،

the Manager must disclose such interest to the other Managers and must not vote in any meetings concerning such transaction.

- فإنه يجب على المدير أن يفصح عن تلك المصلحة التي لديه إلى المديرين الأخرين وأن يمتنع عن التصويت في أيّ اجتماعات متعلقة بهذه المعاملة.
- (2) The disclosure required under Article 29(1) will be made as soon as practicable but no later than ten (10) days after the Manager becomes aware of the circumstances from which his duty to make the disclosure arises.
- (2) يتم الإفصاح المطلوب بموجب المادة 29(1) في أقرب وقت ممكن عملياً خلال مهلة لا تتعدّى عشرة (10) أيام بعد أن يصبح المدير على دراية بالظروف التي ينشأ عنها واجبه بالإفصاح عنها.
- (3) A notice in writing given to the Company by a Manager (including a sole Manager) that he is to be regarded as interested in any transaction with a specified person and specifying the reason why he is to be regarded as so interested is sufficient disclosure of his interest in any such transaction entered into after the notice is given.
- (3) يعتبر تقديم إخطار خطّي إلى الشركة من قبل المدير (بما في ذلك المدير الوحيد) بأن لديه مصلحة شخصية بأيّ صفقة سوف تتم مع شخص محدد وبأسباب وتفاصيل وجود المصلحة، بمثابة إفصاح كافٍ عن وجود تلك المصلحة في أيّ صفقة مماثلة تم إبرامها بعد الإخطار.

- (4) Where a Manager fails to disclose his interest under this Article 29, the Manager will, unless the transaction is confirmed by an Ordinary Resolution at which the nature of the Manager's interest in the transaction is properly disclosed, be liable to account to the Company for any profit, gain or benefit obtained by the Manager in connection with the transaction.
- (4) في حال لم يقم المدير بالإفصاح عن وجود مصلحة له بموجب هذه المادة 29، فإن المدير يكون عندئذٍ مسؤولاً عن تسديد أيّ ربح أو مكسب أو فائدة حصل عليها فيما يتعلق بتلك المعاملة للشركة، ما لم يتم إقرار المعاملة بموجب قرار عادي للشركاء يتم فيه الكشف عن طبيعة مصلحة المدير الشخصية في المعاملة بشكل صحيح.
- (5) A sole Manager of a Company who is required by this Article 29 to disclose any interest must notify the Shareholders of the nature and extent of his interest in writing and must further record in a register such details which will be kept at the Company's registered office and will be made available there for inspection by any Shareholder and the Company's auditor without charge during the office hours of the Company.

على المدير الوحيد للشركة المطلوب منه بموجب هذه المادة 29 الإفصاح عن أيّ مصلحة شخصية، إخطار الشركاء خطياً بطبيعة وتفاصيل مصلحته وتدوين هذه التفاصيل في سجل يتم الاحتفاظ به في المكتب المسجّل للشركة بحيث يتمكن أيّ شريك أو مدقق حسابات للشركة من الإطلاع على ذلك السجل بدون مقابل خلال ساعات عمل الشركة.

Article 30 (Appointment of a company secretary)

المادة 30 (تعيين أمين سر الشركة)

The Managers may appoint a company secretary who may also be a Manager and who will hold office in accordance with the Articles of Association.

يجوز للمديرين تعيين أمين سرّ للشركة قد يكون أيضاً مديراً ويشغل منصبه وفقاً للنظام الأساسي.

Article 31 (Appointment of a chairman)

المادة 31 (تعيين رئيس مجلس المديرين)

- (1) Unless otherwise resolved by the Shareholders, the Management Board will appoint a chairman immediately upon being elected.
- (1) ما لم يقرر الشركاء خلاف ذلك، يعين مجلس المديرين رئيساً فور انتخابه.
- (2) The chairman of the Management Board may be replaced at any time by Ordinary Resolution.
- (2) يجوز استبدال رئيس مجلس المديرين في أيّ وقت بموجب قرار عادى.

Article 32 (Officers)

المادة 32 (الموظفين المسؤولين)

(1) The Company must at all times have at least one (1) Officer who holds a valid residence permit or work permit. Immediately upon the incorporation of the Company, it must complete the formalities and obtain a valid residence permit or work permit for such Officer in accordance with the Free Zones Legislation. The Manager and such Officer may be the same natural person.

(1) يجب على الشركة في جميع الأوقات أن يكون لديها موظف مسؤول واحد على الأقل يحمل رخصة إقامة سارية أو تصريح عمل ساري المفعول. يجب على الشركة فور إتمام تأسيسها استكمال الإجراءات والحصول على تصريح إقامة أو تصريح عمل ساري المفعول لذلك الموظف المسؤول وفقًا لتشريعات المناطق الحرة. ولا مانع بأن يكون المدير وذلك الموظف المسؤول نفس الشخص الطبيعي.

- (2) Each Officer owes a duty to the Company to comply with the provisions of this Article 32.
- (2) يقع على عاتق كلّ موظف مسؤول في الشركة مهمة الإمتثال لأحكام هذه المادة 32.
- (3) He must act honestly and in good faith with a view to promoting the best interests of the Company.
- (3) يجب أن يتصرّف بصدق وبحسن نية بهدف تعزيز المصالح العليا للشركة.
- (4) He must act in accordance with the Articles of Association and resolutions of the Shareholders.
- (4) يجب عليه التصرف وفقاً للنظام الأساسي وقرارات الشركاء.
- (5) He must not delegate any of his powers or fail to exercise his independent judgement in relation to any exercise of his powers.
- (5) يجب ألا يفوّض أياً من صلاحياته أو يخل في ممارسة حكمه المستقل في ما يتعلق بأيّ ممارسة لصلاحياته.
- (6) He must exercise the care, diligence and skill that is expected of a reasonably prudent person with the knowledge, skill and experience which may be expected in his position and any additional knowledge, skill and experience which such a person would exercise in comparable circumstances.
- (6) يجب أن يمارس العناية والحرص والمهارة المتوقعة من شخص متعقل يمتلك المعرفة والمهارة والخبرة التي يتوقع توافرها بشخص في منصبه، وأيّ معرفة ومهارة وخبرة إضافية قد يمارسها شخص مثله في ظروف مماثلة.
- (7) He must not use, for his own or anyone else's benefit, any property or information of the Company or any opportunity of the Company of which he becomes aware in the performance of his functions as an Officer.
- (7) يجب ألا يستخدم أيّ ممتلكات أو معلومات خاصة بالشركة أو أيّ فرصة للشركة يدركها أثناء أداء مهامه كموظف مسؤول سواء لمصلحته أو لمصلحة أيّ شخص آخر.
- (8) He must not accept any benefit from a third party that is conferred because of his position or because of his doing or not doing anything as an Officer, unless the benefit is incidental to the proper performance of his functions or there is no possibility of the benefit resulting in a conflict of interest on his part.
- (8) يجب ألا يقبل أيّ منفعة من طرف ثالث يتم منحه إياها بسبب منصبه أو بسبب ما يقوم به أو ما لا يقوم به كموظف مسؤول، إلا إذا كانت المنفعة عرضية لأداء مهامه بشكل صحيح أو إذا لم توجد إمكانية أأن تتسبّب بتعارض في المصالح من جانبه.
- (9) If an Officer fails to comply with any of the duties set out in Article 32(2) to Article 32(7), then, unless the failure is approved or ratified by the Shareholders by Ordinary Resolution, he is liable to compensate the Company for any loss suffered by it and to account to it for any profit, gain or benefit he obtains in consequence of the failure.
- (9) في حال أخفق الموظف المسؤول أو لم يمتثل لأيّ من الواجبات المنصوص عليها في المادة 23(2) و المادة 27(3)، فإنه يكون مسؤولاً عن تعويض الشركة عن أيّ خسارة تتكبّدها وبتسديد أيّ ربح أو مكسب أو فائدة يحصل عليها بسبب ذلك للشركة، ما لم يتم الموافقة على إعفائه من تبعات ذلك الإخفاق أو عدم الإمتثال والمصادقة عليه من قبل الشركاء بموجب قرار عادى.

#### PART 6 - Meetings and Resolutions

#### القسم 6 - الاجتماعات والقرارات

Article 33 (General Assembly Meetings)

المادة 33 (اجتماعات الجمعية العامة)

- (1) A Company may from time to time convene General Assembly Meetings in accordance with the provisions of these Regulations and the Articles of Association.
- (1) يجوز للشركة من وقت لأخر عقد اجتماعات الجمعية العامة وفقاً لأحكام هذه اللائحة والنظام الأساسي.
- (2) At every General Assembly Meeting, the chairman of the meeting will be the chairman of the Management Board (or the Manager, in the absence of a Management Board).
- (2) في كلّ اجتماع للجمعية العامة، يكون رئيس الاجتماع هو رئيس مجلس المديرين (أو المدير في حال عدم وجود مجلس للمديرين).
- (3)The Managers may, whenever they think fit, or if requested by one (1) or more Shareholders holding not less than five per cent (5%) of the share capital of the Company, convene a General Assembly Meeting. Notice of all General Assembly Meetings will specify the place (which may be at the registered office of the Company or at any other location as determined by the Managers), day and time of the meeting and, in case of General Assembly Meetings convened for the purposes of passing Special Resolutions, the general nature of the business to be considered and the agenda of such meeting.
- (3) يجوز للمديرين عقد اجتماع للجمعية العامة، متى رأوا ذلك مناسباً، أو إذا طلب واحداً (1) أو أكثر من الشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن خمسة بالمائة (5%) من رأس مال الشركة، وتحدد الدعوة لأي من اجتماعات الجمعية العامة المكان (الذي قد يكون في المكتب المسجل للشركة أو في أيّ مكان آخر يحدده المديرون)، وتاريخ ووقت الاجتماع، في حال عقد اجتماعات الجمعية العامة لأغراض صدور القرارات الخاصة، والطبيعة العامة للعمل الذي سيتم النظر فيه، وجدول أعمال هذا الاجتماع.

- (4) The Managers must, upon written request of any Shareholder deposited at the registered office of the Company, attend any or all General Assembly Meetings.
- (4) يجب على المديرين، بناءً على طلب كتابي من أيّ شريك يودعه في المكتب المسجل للشركة، حضور أيّ أو جميع اجتماعات الجمعية العامة.
- (5) Unless the Articles of Association provide otherwise, a meeting of the Shareholders may be held by means of such telephone, electronic, videoconference or other communication facilities as to permit all persons participating in the meeting to communicate with each other simultaneously, and instantaneously, and participation in such a constitutes presence in person at such meeting.
- ما لم تنص مواد النظام الأساسي على خلاف ذلك، يجوز عقد اجتماع للشركاء عن طريق الهاتف أو التطبيقات الإلكترونية أو الاجتماعات عبر الفيديو أو غيرها من وسائل الاتصال بما يسمح لجميع الأشخاص المشاركين في الاجتماع بالتواصل مع بعضهم البعض في وقت واحد وبشكل فوري. وتعتبر تلك المشاركة بمثابة حضور الشخص لذلك الاجتماع.
- (6) No business will be transacted at any General Assembly Meeting unless a quorum of Shareholders as prescribed in the Articles of Association is present at the time when the meeting proceeds to business. If, within one (1) hour from the time appointed for the meeting, a quorum is not present, the meeting will be dissolved and such meeting will be
- (6) لايجوز البدء بمناقشة أيّ نشاط تجاري في أيّ اجتماع للجمعية العامة مالم يكن النصاب القانوني المنصوص عليه في النظام الأساسي للشركاء مكتملاً في الوقت الذي يبدأ فيه الاجتماع. وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني خلال ساعة واحدة من الوقت المحدد للاجتماع، يتم فض الاجتماع أوتأجيله واستئنافه لاحقا وفقًا للنظام الأساسي أو لتعليمات أغلبية الشركاء الحاضرين في ذلك الاجتماع.

adjourned and reconvened in accordance with the Articles of Association or the instructions of the majority of the Shareholders present at that meeting.

Article 34 (Holding an Annual General Assembly Meeting)

- المادة 34 (عقد الإجتماع السنوي للجمعية العامة)
- (1) A Company must hold an Annual General Assembly Meeting within four (4) months from the end of its financial year. If the Company only has one (1) Shareholder, a resolution signed by such Shareholder or by its duly appointed representative will serve in place of any requirement to hold or determine any matter at an Annual General Assembly Meeting.
- (1) يجب أن تعقد الشركة اجتماعا سنوياً للجمعية العامة خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية. وإذا كان للشركة شريك (1) واحد فقط، فإنّ القرار الذي يوقعه ذلك الشريك أو ممثله المعيّن حسب الأصول سيحلّ محلّ أيّ شرط لعقد أو إقرار أيّ مسألة في الإجتماعات السنوية للجمعية العامة.
- (2) At each Annual General Assembly Meeting, the Shareholders must consider and approve:
- (2) في كلّ اجتماع سنوي للجمعية العامة، يجب على الشركاء النظر في والموافقة على الأمور التالية:
- the financial statements of the Company, prepared in accordance with these Regulations and the Articles of Association, the auditor's reports and the Managers' reports;
- أ. البيانات المالية للشركة التي تم إعدادها وفقاً لهذه اللائحة والنظام الأساسي وتقارير مدققي الحسابات وتقارير المديرين؛
- (b) the ratification of the acts of any Officer and auditor and, if appropriate, the discharge of the Officers and the auditor from their liability to the Company;
- ب. التصديق على تصرفات أيّ موظف مسؤول ومدقق حسابات، وعند الاقتضاء، إبراء ذمة الموظفين المسؤولين والمدقق من مسؤوليتهما تجاه الشركة؛
- (c) the appointment (or reappointment) and removal of any Officer or auditor and, in the case of any appointment (or reappointment), the remuneration package of such person;
- ج. تعيين (أو إعادة تعيين) وعزل أيّ موظف مسؤول أو مدقق حسابات؛ وفي حال أيّ تعيين (أو إعادة تعيين)، تحديد أتعاب ذلك الشخص؛
- (d) the transfer of funds into a Company reserve account (if established) and the distribution of dividends amongst the Shareholders (if appropriate); and
- د. تحويل الأموال إلى حساب احتياطي للشركة (إذا تم تأسيسه) وتوزيع أي أرباح على الشركاء (عند الاقتضاء)؛ و
- (e) such other matter as may be determined by the Shareholders.

ه. أيّ مسائل أخرى يحدّدها الشركاء.

- (3) If an Annual General Assembly Meeting is not held pursuant to Article 34(1), the Managers must apply to the Authority to approve the holding of a General Assembly Meeting to put the affairs of the Company in order.
- (3) إذا لم يتم عقد الإجتماع السنوي للجمعية العامة وفقاً للمادة 43(1)، فإنه يجب على المديرين التقدّم بطلب إلى الهيئة للموافقة على عقد اجتماع للجمعية العامة لترتيب أوضاع الشركة.

Article 35 (Convening of special General Assembly Meeting on request)

المادة 35 (عقد اجتماع خاص للجمعية العامة عند الطلب)

- (1) The Managers will, notwithstanding anything in its Articles of Association, on the request of the Shareholders holding not less than five per cent (5%) of the share capital of the Company at the date of deposit of the request, forthwith proceed duly to convene a special General Assembly Meeting.
- (1) على المديرين، بغض النظر عن أيّ شيء في النظام الأساسي، بناءً على طلب الشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن خمسة بالمائة (5%) من رأس مال الشركة عند تاريخ إيداع الطلب، القيام بالعمل فوراً وحسب الأصول على عقد اجتماع خاص للجمعية العامة.

(2) The request must:

(2) على طلب الدعوة أن:

(a) state the purposes of the meeting; and

أ. يحدد أهداف الاجتماع؛ و

- (b) be signed by the persons making the request, in as many counterparts as are necessary.
- ب. يكون موقعاً من الأشخاص الذين يقدّمون الطلب، من عدة نسخ حسبما يكون ضرورياً.
- (3) If the Managers do not, within fourteen (14) days from the date of the deposit of the request, proceed duly to convene a meeting, the requesting persons, or any of them representing more than five per cent (5%) of the share capital of the Company, may themselves convene a meeting. Any meeting so convened will not be held after the expiration of three (3) months from the date of the deposit of the request without the prior approval of the Authority.
- (3) إذا لم يقم المديرين، في غضون أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ إيداع الطلب، بالعمل حسب الأصول على عقد الاجتماع، يحق لمقدّمي الطلب أو أياً منهم يمثل أكثر من 5% من رأس مال الشركة، عقد اجتماع بأنفسهم على ألا يُعقد أيّ اجتماع بعد انقضاء ثلاثة (3) أشهر من تاريخ إيداع الطلب دون موافقة مسبقة من الهيئة.

Article 36 (Length of notice for calling General Assembly Meetings)

المادة 36 (مدة الإخطار بالدعوة إلى اجتماعات الجمعية العامة)

- (1) Unless otherwise specified in the Articles of Association, a General Assembly Meeting must be called by giving not less than seven (7) days' notice in writing to the Shareholders entitled to attend and vote at such meeting. The notice will be exclusive of the day on which it is served or deemed to be served and of the day for which it is given, and must specify the place, day and time of the meeting, and, in the case of a special General Assembly Meeting, the general nature of the business to be considered.
- (1) ما لم يرد خلاف ذلك في النظام الأساسي، يجب الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة من خلال توجيه إخطار خطّي قبل سبعة (7) أيام على الأقل للشركاء الذين يحق لهم الحصور والتصويت في مثل هذا الاجتماع. على ألا تشمل مدة الإخطار اليوم الذي يتم إرساله فيه أو يُعتبر أنه قد أرسل فيه، واليوم الذي يتم تسليمه فيه. كما يجب أن يحدد المكان وتاريخ ووقت الاجتماع، وفي حال اجتماع الجمعية العامة الخاص للعمل الذي سيتم النظر فيه.
- (2) The notice of a General Assembly Meeting must also be accompanied by a statement with respect to the matter referred to in any proposed resolution or the business to be dealt with at that meeting and all relevant documents
- (2) يجب أن يرفق بإخطار اجتماع الجمعية العامة بيان يتعلق بالمسألة المشار إليها في أيّ قرار مقترح أو الأعمال التي سيتم تداولها في ذلك الاجتماع وأن يشتمل على كافة الوثائق ذات الصلة التي سيتم النظر بها في الاجتماع.

which will be considered at the meeting.

- (3) A General Assembly Meeting may be called by shorter notice than that specified in Article 36(1) be deemed to have been duly called if it is so agreed:
- (a) in the case of a meeting called as the Annual General Assembly Meeting, by all the Shareholders entitled to attend and vote: and
- (b) in the case of any other meeting, by Shareholders holding not less than seventy five per cent (75%) of the share capital of the Company.

Article 37 (Shareholder resolutions)

- (1) Subject to the provisions of these Regulations, the following matters will be decided by a Special Resolution:
- (a) change of a Company's name, objectives, activities or principal or registered place of business;
- (b) increase or reduction of the share capital of a Company;
- (c) amendments to the Articles of Association;
- removal of an Officer prior to the expiry of his term of office;
- (e) any merger, acquisition or amalgamation of the Company with another person;
- (f) sale of a substantial part of a Company's business or assets;
- (g) liquidation, winding up or dissolution of a Company; and
- (h) removal of the auditor prior to the expiry of his term of office.
- (2) The increase of the Shareholders' liabilities in a Company will require the unanimous approval of the Shareholders.
- (3) Subject to the provisions of these Regulations and the Articles of Association, all other matters not referred to in Article 34(2) and this Article 37 may

- (3) يجوز الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة بإخطار خلال مدة أقصر مما هو محدد في المادة 36(1)، وتُعتبر الدعوة قد تمت حسب الأصول إذا تم الاتفاق على ذلك على النحو التالى:
- في حالة الدعوة إلى اجتماع مثل الإجتماع السنوي للجمعية العامة، من قبل جميع الشركاء الذين يحق لهم الحضور والتصويت؛ و
- ب. في حال أيّ اجتماع آخر من قبل الشركاء الذين يملكون ما
  لا يقل عن 75% من رأس مال الشركة.

المادة 37 (قرارات الشركاء)

- (1) مع مراعاة أحكام هذه اللائحة، فإنه يتطلب صدور قرار خاص فيما يتعلق بالأمور التالية:
- أ. تغيير اسم الشركة أو أغراضها أو أنشطتها أو مقرّها الرسمي أو المسجّل للعمل؛
  - ب. زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة؛
    - ج. تعديل النظام الأساسي؛
  - . عزل موظف مسؤول قبل انتهاء المدّة؛
  - أيّ دمج للشركة مع شخص قانوني آخر؟
  - و. بيع جزء كبير من أعمال الشركة أو أصولها؟
    - ز. تصفية أو إنهاء أو حلّ الشركة؛ و
    - ح. عزل المدقق قبل انتهاء فترة عمله.
- (2) تتطلّب زيادة التزامات الشركاء في الشركة موافقة الشركاء بالإجماع.
- (3) مع مراعاة أحكام هذه اللائحة والنظام الأساسي، يجوز إقرار كافة المسائل الأخرى غير المشار إليها في المادة 2)34

be decided by the Manager or, in the case where a Management Board exists, by a resolution passed at Management Board Meetings.

مجلس المديرين، بقرار يتم صدوره في اجتماعات مجلس المديرين.

Article 38 (Voting at General Assembly Meetings)

المادة 38 (التصويت في اجتماعات الجمعية العامة)

- (1) Subject to the Articles of Association, at a General Assembly Meeting each Shareholder will be entitled to one (1) vote for each share held by it and a Shareholder may attend such meeting in person or appoint a proxy to do so on its behalf.
- (1) مع مراعاة أحكام النظام الأساسي، يكون لكل شريك في اجتماع الجمعية العامة صوت (1) واحد لكلّ حصة يملكها، ويجوز للشريك حضور هذا الاجتماع شخصياً أو بتعيين وكيل ينوب عنه.
- (2) Unless otherwise specified in these Regulations, at any General Assembly Meeting any question proposed for consideration will be decided on a simple majority of votes or by such majority as the Articles of Association, any General Assembly Meeting resolution or these Regulations may prescribe, and such majority will be ascertained in accordance with this Article 38.
- (2) ما لم يرد خلاف ذلك في هذه اللائحة، سيتم في أيّ اجتماع للجمعية العامة البتّ في أيّ مسألة مقترحة للنظر فيها إما بالأغلبية البسيطة من الأصوات أو وفق الأغلبية التي يحدّدها النظام الأساسي أو أيّ قرار صادر عن اجتماع الجمعية العامة أو هذه اللائحة. ويتم التحقق من هذه الغالبية وفقاً لهذه المادة 38.
- (3) A question proposed for consideration at a General Assembly Meeting may be decided on a show of hands. In any such case, every Shareholder present or represented is entitled to one (1) vote for each share and must cast that vote by raising his hand or any other means agreed to by the Shareholders.
- (3) قد يتم البت في مسألة مقترحة للنظر فيها في اجتماع الجمعية العامة برفع الأيدي. في هذه الحالة، يحق لكل شريك، سواء كان حاضراً أو ممثّلاً، أن يكون له صوت واحد لكلّ حصة، وعليه الإدلاء بصوته عن طريق رفع يده أو بأيّ وسيلة أخرى يتفق عليها الشركاء.
- (4) The chairman may declare that, on a show of hands, a question has been lost, carried or carried unanimously or by a particular majority. An entry recording the declaration in the minutes is conclusive evidence that the question was so carried or lost without proof of the number or proportion of the votes in favour of or against the question.
- (4) يجوز للرئيس أن يعلن، عبر رفع الأيدي، عن عدم حصول مسألة ما على الأغلبية المطلوبة أو صدورها بالإجماع أو بأغلبية معيّنة. ويكون تدوين ذلك الإعلان في المحضر دليلاً قاطعاً على أنّ المسألة قد حصلت على عدد الأصوات المطلوبة أو أنها لم تحصل دون الحاجة إلى وجود دليل آخر على عدد أو نسبة الأصوات لصالح المسألة أو ضدها.
- (5) In the case of an equality of votes on a show of hands, the chairman of the meeting will, unless the Articles of Association provide otherwise, have a casting vote.
- (5) في حال نساوي الأصوات عبر رفع الأيدي، يكون لرئيس الاجتماع، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، الصوت المرجّح.
- (6) Nothing in this Article 38 will be construed as prohibiting a Shareholder who is the holder of two or more shares from appointing more than one proxy to
- (6) لن يتم تفسير ما ورد في هذه المادة 38 على أنّه يحظّر على الشريك الذي يملك حصتين أو أكثر من تعيين وكيل أو أكثر لتمثيله والتصويت بالنيابة عنه في اجتماع الجمعية العامة

represent it and vote on its behalf at a General Assembly Meeting.

Article 39 (Resolution in writing)

المادة 39 (القرار الخطّي)

- (1) Anything which may be done by resolution in a General Assembly Meeting may, without a meeting and without any previous notice being required, be done by resolution in writing signed by or on behalf of, all the Shareholders who at the date of the resolution would be entitled to attend the meeting and vote on the resolution. A resolution in writing may be signed by or on behalf of all the Shareholders in as many counterparts as may be necessary.
- (1) يجوز لأيّ أمر يمكن اتخاذه بقرار في اجتماع الجمعية العامة أن يتم اتخاذه أو إقراره دون اجتماع ودون أيّ إخطار مسبق، وذلك بقرار خطي موقّع من قبل أو بالنيابة عن جميع الشركاء الذين يحقّ لهم في تاريخ اتخاذ القرار حضور الاجتماع والتصويت على القرار. ويجوز التوقيع على القرار الخطي من قبل أو بالنيابة عن جميع الشركاء وعلى عدّة نسخ كما يكون ضرورياً.
- (2) A resolution in writing made in accordance with this Article 39 is as valid as if it had been passed by the Shareholders in General Assembly Meeting and any reference in any instrument to a meeting at which a resolution is passed or to Shareholders voting in favour of a resolution will be construed accordingly.
- (2) يكون القرار الخطّي المتّخذ وفقاً لهذه المادة 39 سارياً وصحيحاً كما لو أنّه كان قد تم صدوره من قبل الشركاء في اجتماع الجمعية العامة، كما سيتم تفسير أيّ إشارة في أيّ سند إلى اجتماع تم فيه صدور القرار أو تصويت الشركاء فيه لصالح القرار على هذا النحو.
- (3) For the purposes of this Article 39, the date of the resolution is, unless determined otherwise by the Shareholders, the date when the resolution is signed by, or on behalf of, the last Shareholder and any reference in any instrument to the date of passing of a resolution is, in relation to a resolution made in accordance with this Article 39, a reference to such date.
- (3) لأغراض هذه المادة 39، يكون تاريخ القرار، ما لم يقرر الشركاء خلاف ذلك، هو تاريخ توقيع القرار من قبل آخر شريك أو من ينوب عنه، وأيّ إشارة في أيّ سند إلى تاريخ صدور قرار ما يتعلق بقرار تم اتخاذه وفقاً لهذه المادة 39 هو إشارة إلى ذلك التاريخ.
- (4) A resolution in writing made in accordance with this Article 39 constitutes minutes of the meeting for the purpose of these Regulations.
- (4) يعتبر القرار الخطّي المتخذ وفقاً لهذه المادة 39 بمثابة محضر الاجتماع لأغراض هذه اللائحة.

Article 40 (Representation at meetings)

المادة 40 (التمثيل في الاجتماعات)

(1) A body corporate may:

(1) يجوز للشخص الاعتبارى:

- (a) if it is a shareholder of a Company, authorise such person as it deems fit to act as its representative at any meeting of the Company; and
- إذا كان أحد الشركاء في أي شركة، أن يفوض الشخص
  الذي يراه مناسباً لتمثيله في أيّ اجتماع لتلك الشركة ؛ و
- (b) if it is a creditor (including a holder of any security) of a Company, authorise such person as it deems fit to act as its
- ب. إذا كان أحد الداننين (بما في ذلك حامل أيّ ضمان) للشركة، تفويض الشخص الذي يراه مناسباً لتمثيله في أيّ اجتماع لدانني الشركة الذي يُعقد بموجب أيّ من تشريعات

representative at any meeting of any creditors of the Company held pursuant to any Free Zones Legislation, or pursuant to the provisions contained in any security document or other instrument, as the case may be.

المناطق الحرة، أو وفقاً للأحكام الواردة في أيّ وثيقة ضمان أو سند آخر، حسب واقع الحال.

(2) A person authorised as aforesaid will be entitled to exercise the same powers on behalf of the body corporate which it represents as that body corporate could exercise if it were an individual shareholder or creditor of that other company.

(2) يحقّ للشخص المفوّض كما ذُكر سابقاً أن يمارس الصلاحيات نفسها بالنيابة عن الشخصية الاعتبارية التي يمثلها، والتي قد تمارسها تلك الشخصية الاعتبارية إذا كانت شريكاً فردياً أو دائناً لتلك الشركة الأخرى.

Article 41 (Management Board Meetings)

المادة 41 (اجتماعات مجلس المديرين)

- (1) Save in the case of a Company with a sole Manager, Management Board Meetings will be held as often as is necessary for the conduct of the affairs of the Company in accordance with the terms of its Articles of Association.
- (1) باستثناء الحالة التي يكون فيها للشركة مدير واحد، تعقد اجتماعات مجلس المديرين كلما كان ذلك ضرورياً لتسيير أعمال الشركة وفقاً لأحكام نظامها الأساسي.
- (2) Subject to the provisions of the Articles of Association, each Manager will be entitled to one (1) vote and decision will be made by majority vote.
- (2) مع مراعاة أحكام النظام الأساسي، يحق لكلّ مدير صوت (1) واحد، ويتم اتخاذ القرار بأغلبية الأصوات.
- (3)Resolutions of Management Board Meetings or meetings of any committee thereof may be effected by a resolution in writing signed by all the Managers or all the members of the committee. resolution signed in writing by all the Managers or all the members of the committee entitled to receive notice of a meeting is as valid as if it had been passed at a Management Board Meeting or a meeting of any committee thereof duly called and constituted and any reference in any instrument to a meeting at which a resolution is passed or to the Management Board or a committee thereof voting in favour of a resolution will be construed accordingly.
- (3) تكون قرارات اجتماعات مجلس المديرين أو اجتماعات أيّ لجنة مرتبطة به نافذة وسارية المفعول إذا تمت بموجب قرار خطّي موقع من قبل جميع المديرين أو جميع أعضاء اللجنة. ويكون القرار الموقع عليه خطياً من قبل جميع المديرين أو جميع أعضاء اللجنة الذين يحق لهم تلقي إخطار بالاجتماع صالحاً وصحيحاً كما لو أنه كان قد صدر في اجتماع مجلس المديرين أو اجتماع أيّ من اللجان التي تمّت الدعوة إليها وانعقادها حسب الأصول. وسيتم تفسير أي إشارة في أيّ سند إلى اجتماع تم فيه صدور قرار ما، أو مجلس المديرين أو اللجنة المرتبطة التي تصوّت لصالح ألقرار، على ذلك النحو.

- (4) For the purposes of this Article 41, the date of the resolution is, unless determined otherwise by the Management Board, the date when the resolution is signed by, or on behalf of, the last Manager and any reference in any instrument to the date of passing of a resolution is, in relation to a resolution
- (4) لأغراض هذه المادة 41، يكون تاريخ القرار، ما لم يقرّر مجلس المديرين خلاف ذلك، هو التاريخ الذي تم فيه الحصول على آخر توقيع على القرار من قبل أو بالنيابة عن المدير، وأيّ إشارة في أيّ سند إلى تاريخ صدور قرار ما يتم اتخاذه وفقاً لهذه المادة 41، هي إشارة إلى ذلك التاريخ.

made in accordance with this Article 41, a reference to such date.

- (5) Such resolutions may be signed in as many counterparts as are necessary. A resolution in writing made in accordance with this Article 41(5) constitutes minutes of the meeting for the purpose of these Regulations.
- (5) يجوز التوقيع على هذه القرارات على عدد من النسخ حسبما يكون ضرورياً. ويعتبر القرار الخطّي المتخذ وفقاً لهذه المادة 41(5) بمثابة محضر الاجتماع لأغراض هذه اللائحة.
- (6)Unless the Articles of Association provide otherwise, a Management Board Meeting or a meeting of any committee thereof may be held by means of such telephone, communication electronic or other facilities permit persons as all participating the meeting in to with communicate each other simultaneously, and instantaneously, and participation in such a meeting will constitute presence in person at such meeting.
- ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك، يجوز عقد اجتماع مجلس المديرين أو اجتماع أيّ لجنة عن طريق الهاتف أو التطبيقات الإلكترونية أو الاجتماعات عبر الفيديو أو غيرها من وسائل الاتصالات بما يسمح لجميع الأشخاص المشاركين في الاجتماع بالتواصل مع بعضهم البعض في وقت واحد، وبشكل فوري. وتُعتبر المشاركة في مثل هذا الاجتماع بمثابة حضور الشخص للاجتماع.

Article 42 (Filing of resolutions)

A certified copy of every resolution or agreement to which this Article 42 applies must be provided to the Authority within fourteen (14) days after it is passed or made, together with payment of the relevant fee (if any). This Article 42 applies to:

المادة 42 (تسجيل القرارات)

يجب نقديم نسخة مصدقة عن كلّ قرار أو انفاقية تنطبق عليها المادة 42 إلى الهيئة خلال أربعة عشر (14) يومأ من تاريخ صدوره أو إصداره أو اتخاذه، مع دفع الرسوم ذات الصلة (إن وجدت). تنطبق هذه المادة 42 على ما يلي:

(1) Special Resolutions;

(1) القرارات الخاصة؛

- (2) a resolution removing the auditor of a Company from office; and
- (2) قرار عزل مدقّق الشركة من منصبه؛ و
- (3) such other resolution as may be required by the Authority from time to time.
- (3) أيّ قرار آخر يكون مطلوباً من الهيئة من وقت لآخر.

Article 43 (Minutes of meetings)

المادة 43 (محاضر الاجتماعات)

- (1) In this Article, a "meeting" in relation to a Company includes a General Assembly Meeting, a Management Board Meetings and a meeting of any committee of the Management Board.
- (1) في هذه المادة "الاجتماع" الخاص بشركة يشمل اجتماع الجمعية العامة واجتماعات مجلس المديرين واجتماع أي لجنة من مجلس المديرين.
- (2) A Company must keep minutes of the proceedings of meetings. The person who presides over a meeting must sign the minutes of the meeting as a correct record.
- (2) يجب أن تحتفظ الشركة بمحاضر الاجتماعات، ويجب على الشخص الذي يرأس الاجتماع توقيع محضر الاجتماع تصديقا لصحة ما ورد فيه.

- (3) A Company must keep the minutes at its registered office. The minutes of a meeting must be kept for at least ten (10) years after the meeting.
- (3) يجب على الشركة الاحتفاظ بالمحاضر في مكتبها المسجّل، ويجب الاحتفاظ بمحاضر الاجتماع لمدة عشر (10) سنوات على الأقل من بعد انعقاد الاجتماع.
- (4) The minutes of a meeting are evidence of the proceedings at the meeting.
- (4) تشكّل محاضر الاجتماع دليلاً على الإجراءات المتّخذة في الاجتماع.
- (5) Any Shareholder or Officer or an authorised representative may inspect the minutes of any meeting. The Company may impose reasonable conditions on such an inspection.
- (5) يجوز لأيّ شريك أو أي موظف مسؤول أو ممثل مخوّل أن يطلع على محاضر أيّ اجتماع. ويجوز للشركة فرض شروط معقولة على القيام بذلك الاطلاع.
- (6) A Shareholder or Officer may request the company to give him a copy of the minutes of any meeting. The Company must supply the copy within fourteen (14) days after the request, and may charge a reasonable fee to cover its expenses in doing so.
- (6) يجوز للشريك أو الموظف المسؤول أن يطلب من الشركة منحه نسخة عن محاضر أيّ اجتماع. ويجب على الشركة تقديم النسخة في غضون أربعة عشر (14) يوماً بعد الطلب، وقد تفرض رسماً معقولاً لتغطية نفقاتها جراء القيام بذلك.
- (7) If a Company fails to comply with such a request within fourteen (14) days, the Authority may order the Company to allow the minutes to be inspected, or to give a copy of them to the person who made the request.
- (7) إذا لم تمتثل الشركة لهذا الطلب في غضون أربعة عشر (14) يوماً، يجوز للهيئة أن تأمر الشركة بالسماح بالاطلاع على المحاضر، أو إعطاء نسخة عنها إلى الشخص الذي قدّم الطلب.

#### PART 7 – Accounting and Auditing

#### القسم 7 - المحاسبة والتدقيق

Article 44 (Keeping of books of account)

المادة 44 (مسك دفاتر الحسابات)

- (1) Every Company must maintain proper records of accounts with respect to the operations of the Company, including with regards to:
- (1) يجب على كلّ شركة منطقة حرة الاحتفاظ بسجلات مناسبة للحسابات في ما يتعلق بعمليات الشركة، بما في ذلك:
- (a) all sums of money received and expended by the Company and the matters in respect of which the receipt and expenditure takes place; and
- أ. جميع المبالغ المالية التي تم تلقيها وإنفاقها من قبل الشركة والمسائل التي يتم فيها استلام المبالغ وتكبد النفقات؛ و
- (b) the assets and liabilities of the Company.

ب. أصول والتزامات الشركة.

- (2) The records of account will be kept at the registered office of the Company and will at all times be open to inspection by the Managers, the Shareholders and the Company's auditor.
- (2) يتم الاحتفاظ بسجلات الحسابات في المكتب المسجّل الشركة وتبقى السجلات متاحة في جميع الأوقات للاطلاع عليها من قبل المديرين والشركاء ومدقق حسابات الشركة.
- (3) In the case of records of account not being made available for inspection by a Manager, a Shareholder or an auditor, the Authority may by order compel immediate inspection of such records.
- (3) في حال عدم إتاحة سجلات الحسابات للاطلاع عليها من قبل المدير أو الشريك أو مدقق الحسابات، يجوز للهيئة إصدار أمر يفرض الاطلاع الغوري على هذه السجلات.

	Article 45 (Duty to prepare Company's accounts)	المادة 45 (الالتزام بإعداد حسابات الشركة)	
	The Managers must prepare for each financial year the Company's financial statements which should be in accordance with international standards and include:	على المديرين إعداد البيانات المالية للشركة عن كلّ سنة مالية حسب المعايير الدولية ويجب ان تتضمن ما يلي:	
(1)	a balance sheet as at the last day of the financial year; and	الميز انية العمومية كما في اليوم الأخير من السنة المالية ؟ و	(1)
(2)	a profit and loss account.	حساب الربح والخسارة.	(2)
	Article 46 (Financial statements to be submitted before the Annual General Assembly Meeting)	المادة 46 (البيانات المالية الواجب تقديمها في الإجتماع السنوي للجمعية العامة)	
(1)	The Managers must, for each financial year, submit to the Shareholders in the Annual General Assembly Meeting financial statements for such financial year which include:	في كل سنة مالية يجب على المديرين تقديم البيانات المالية الى الشركاء عن تلك السنة المالية في اجتماع الجمعية العامة السنوي متضمنا ما يلي:	(1)
(a)	a profit and loss account;	حساب الربح والخسارة؛	اً۔
(b)	a statement of retained earnings or deficit;	بيان بالأرباح المحتجزة أو العجز؛	ب.
(c)	a balance sheet at the end of such period;	الميز انية العمومية في نهاية تلك الفترة؛	ج.
(d)	a statement of changes in financial position for such period;	بيان بالتغييرات في الوضع المالي لتلك الفترة؛	•7
(e)	notes to the financial statements;	ملاحظات على البيانات المالية؛	ه.
(f)	the report of the auditors as mentioned in Article 49 in respect of the financial statements described in this Article 46; and	تقرير مدققي الحسابات كما هو مذكور في المادة 49 في ما يتعلق بالبيانات المالية الموضحة في هذه المادة 46؛ و	و.
(g)	such further information as required by these Regulations, any Free Zones Legislation and the Articles of Association.	أي معلومات إضافية حسبما هو مطلوب وفقاً لهذه اللائحة، وأيّ من تشريعات المناطق الحرة والنظام الأساسي.	ز.
(2)	Financial statements must, before being submitted to an Annual General Assembly Meeting, be signed on the balance sheet page by two (2) of the Managers (or in the case of a sole Manager, by such sole Manager).	قبل تقديم البيانات المالية إلى اجتماع الجمعية العامة السنوي، يجب التوقيع على صفحة الميزانية العمومية من قبل (2) اثنين من المديرين (أو في حالة المدير الوحيد، من قبل هذا المدير الوحيد).	(2)

بغض النظر عن المادة 46(1)، إذا لم يتم تقديم البيانات في الإجتماع السنوي للجمعية العامة، فإنه يجوز للرئيس

(3)

Notwithstanding Article 46(1), if at an Annual General Assembly Meeting, the

(3)

statements have not been so submitted, the chairman may adjourn the meeting for a period of up to sixty (60) days or such other period as the Shareholders may agree. تأجيل الاجتماع لمدة تصل إلى ستين (60) يوماً أو أيّ فترة أخرى قد ينفق عليها الشركاء.

Article 47 (Right to receive copies of financial statements)

المادة 47 (حق الحصول على نسخ من البيانات المالية)

- (1) A copy of the financial statements of a Company, including every document required by these Regulations or the Articles of Association, will be made available to every Shareholder and, if such financial statements and other documents are not sent to each Shareholder seven (7) days before the Annual General Assembly Meeting, any Shareholder may move a resolution at the Annual General Assembly Meeting that it be adjourned for seven (7) days. However, this Article 47 will not require the making available of the financial statements and other documents to:
- (1) سيتم توفير نسخة عن البيانات المالية للشركة لكلّ شريك، بما في ذلك كلّ وثيقة تتطلبها هذه اللائحة أو النظام الأساسي، وإذا لم يتم إرسال تلك البيانات المالية وغيرها من الوثائق إلى كلّ شريك قبل سبعة (7) أيام من موعد الإجتماع السنوي للجمعية العامة، يجوز لأيّ شريك طلب إصدار قرار بتأجيل اجتماع الجمعية العامة السنوي لمدة سبعة (7) أيام. ومع ذلك، لن تتطلب هذه المادة 47 توفير البيانات المالية وغيرها من الوثائق من:

- (a) any person not entitled to receive notices of General Assembly Meetings;
- أيّ شخص لا يحق له تلقّي الإخطارات بشأن اجتماعات الجمعية العامة؛
- (b) more than one of the joint holders of any shares; and
- أكثر من مالك مشترك لأيّ من الحصص؛ و
- (c) any person whose address is not known to the Company.
- ج. أيّ شخص يكون عنوانه مجهو لا للشركة.
- (2) Copies of financial statements must be kept in the registered office of the Company for a period of not less than ten (10) years from the date when they were first prepared.
- (2) يجب الاحتفاظ بنسخ من البيانات المالية في المكتب المسجل للشركة لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات من تاريخ إعدادها أول مرة.

Article 48 (Appointment of auditor)

المادة 48 (تعيين مدققي الحسابات)

- (1) The Shareholders must at the first General Assembly Meeting following incorporation of the Company appoint one or more auditors to hold office until the close of the next Annual General Assembly Meeting and, if the Shareholders fail to do so, the Managers must forthwith make such appointment or appointments.
- (1) في أول الاجتماع للجمعية العامة للشركة من بعد تأسيسها، يجب على الشركاء أن يقوموا بتعيين مدقق حسابات واحد أو أكثر، وفي حال عجز الشركاء عن القيام بذلك في ختام اجتماع الجمعية العامة السنوي التالي، يتوجب على المديرين إجراء ذلك التعيين أو التعيينات فوراً.
- (2) The Shareholders at each Annual General Assembly Meeting will by Ordinary Resolution appoint one or more auditors to hold office until the close of
- (2) يعيّن الشركاء في كلّ اجتماع للجمعية العامة السنوية بموجب قرار عادي مدقّق حسابات واحد أو أكثر لشغل هذا المنصب حتى اختتام اجتماع الجمعية العامة السنوى التالى،

the next Annual General Assembly Meeting and, if an appointment is not so made, the auditor already in office will continue in office until a successor is appointed. وفي حال عدم إجراء التعيين، يبقى المدقّق الموجود بالفعل في منصبه حتى يتم تعيين خلف له.

- (3) The Shareholders, by a Special Resolution, may remove an auditor before the expiration of his term of office, and must by a majority of the votes cast at that meeting appoint another auditor for the remainder of the relevant term.
- (3) يجوز الشركاء، بموجب قرار خاص، عزل مدقق الحسابات قبل انتهاء فترة تعيينه، وعليهم بأغلبية الأصوات المدلى بها في ذلك الاجتماع تعيين مدقق آخر لما تبقى من المدة المعنية.
- (4) The remuneration of an auditor appointed by the Shareholders will be fixed by the Shareholders or by the Managers, if they are authorised to do so by the Shareholders, and the remuneration of an auditor appointed by the Managers will be fixed by the Managers.
- (4) يتم تحديد مكافأة المدقق الذي يعينه الشركاء من قبل الشركاء أو المديرين، إذا تم تفويضهم بذلك من قبل الشركاء. كما يتم تحديد مكافأة المدقق الذي يعينه المديرين من قبل المديرين.
- (5) No person will be appointed as auditor of a Company who is an Officer or employee of that Company or of an affiliated Company or who is a partner, employer or employee of any such officer or employee.
- (5) لن يتم تعبين أيّ شخص كمدقق حسابات في الشركة إذا كان موظفاً مسؤولاً أو موظفاً في تلك الشركة أو في شركة تابعة لها أو شريكاً أو صاحب عمل أو موظفاً لأيّ موظف مسؤول أو موظفاً.

Article 49 (Audit)

المادة 49 (تدقيق الحسابات)

- (1) The auditor will audit any financial statements to be submitted pursuant to Article 46 so as to be able to report to the Shareholders.
- (1) يقوم مدقق الحسابات بمراجعة أيّ بيانات مالية يتم تقديمها عملاً بالمادة 46 حتى يتمكن من تقديم النقارير إلى الشركاء.
- (2) Based on the results of the audit under Article 49(1), the auditor will make a report to the Shareholders.
- (2) يقوم مدقق الحسابات بناءً على نتائج التدقيق بموجب المادة (2) بتقديم تقرير إلى الشركاء.
- (3) No action can be taken against an auditor in the performance of any function as an auditor contemplated by these Regulations except in the instance of:
- (3) لا يمكن اتخاذ أيّ إجراء ضد المدقق نتيجة لآدائه مهامه كمدقق بموجب هذه اللائحة إلا في الحالات التالية:
- (a) the Shareholders and the Company who engaged the auditor to perform such function; or
- أ. من قبل الشركاء او الشركة التي عينت المدقق لأداء تلك المهمة؛ أو
- (b) any other person expressly authorised by the auditor to rely on his work.
- ب. من قبل أيّ شخص آخر مخوّل صراحة من قبل المدقّق للاستناد إلى عمله.

## **PART 8 - Change of Control**

#### القسم 8 - تغيير السيطرة/التحكم

Article 50 (Change of control)

المادة 50 (تغيير التحكم/السيطرة)

- (1) A Company or a Branch must obtain the written consent of the Authority prior to any assignment or transfer (directly or indirectly) of benefit or interest in or any change (directly or indirectly) of Control or shareholding in a Company or an Originating Company.
- (1) على الشركة أو الفرع المسجل الحصول على موافقة خطّية من الهيئة قبل القيام بنقل أو حوالة (بشكل مباشر) أي فائدة أو مصلحة أو إجراء أيّ تغيير (بشكل مباشر أو غير مباشر) في سلطة التحكم/السيطرة أو المساهمة في أي شركة مسجلة أو في أي شركة منشئة لها.
- (2) A Company or a Branch (as the case may be) must file an application for consent under Article 50(1) in the prescribed form and provide the Authority with such documents or information as the Authority may require in order to assess the impact of any such proposed assignment, transfer or change upon the operations of the Company or the Branch as the case may be.
- على الشركة أو الفرع (حسبما تقتضى الحالة) تقديم طلب للحصول على موافقة بموجب المادة 50(1) وفقاً للنموذج المعتمد وتزويد الهيئة بالوثائق أو المعلومات التي قد تطلبها الهيئة من أجل تقييم الأثر الذي قد يترتب على أيّ نقل أو حوالة أو تغيير مقترح على عمليات الشركة أو الفرع بحسب الحالة.
- (3) Any changes pursuant to this Article 50:

(3) إنّ أيّ تغييرات وفقاً لهذه المادة 50:

- (a) will not affect the ongoing validity, liability and obligations of the Company or the Branch; and
- أ. لن توثّر على الصلاحية والمسؤولية والالتزامات المستمرة للشركة أو الفرع؛ و
- (b) will be effective as of the date the Authority updates the Register.
- ب. سوف تصبح نافذة اعتباراً من تاريخ قيام الهيئة بتحديث السجل.

# PART 9 – Liquidation, winding-up and insolvency

### القسم 9 - التصفية والإلغاء والإعسار

Article 51 (Liquidation, winding-up and Insolvency of Companies)

المادة 51 (تصفية الشركات وإنهائها وحلها)

- (1) The liquidation, winding-up or insolvency of a Company will be made in accordance with the Free Zones Law and any Free Zones Legislation. In the absence of any such regulations, rules, policies, decisions or orders, the Authority may determine that the laws of the State governing liquidation, winding-up and insolvency will apply.
- (1) نتم تصفية أو إنهاء/إلغاء أو حل الشركة وفقاً لقانون المناطق الحرة وأيّ من تشريعات وأنظمة المناطق الحرة. وفي غياب أيّ من تلك الأنظمة أو القواعد أو السياسات أو القوارات أو الأوامر، يجوز للهيئة أن تقرّر تطبيق قوانين الدولة التي تنظم تصفية وإنهاء وحل الشركات.
- (2) Notwithstanding any provision in the Free Zones Legislation, a Company may be liquidated and dissolved in the following cases:
- (2) بغض النظر عن أيّ حكم في تشريعات المناطق الحرة، يجوز تصفية الشركة وحلها في الحالات التالية:
- (a) the achievement of the objects for which the Company is established;
- أ. تحقيق الأغراض التي أنشئت الشركة من أجلها؛
- (b) a decision by a court of competent jurisdiction to dissolve the Company;
- ب. صدور قرار من المحكمة المختصة بحلّ الشركة؛
- (c) a declaration of the Company's

ج. إعلان إفلاس الشركة؛

bankruptcy;

- (d) where a notice of revocation of the Licence or Certificate is issued by the Authority;
- د. إذا صدر إشعار بإلغاء الترخيص أو الشهادة من قبل الهيئة؟
- (e) the merger of the Company with another entity; and

ه. اندماج الشركة مع أي كيان آخر؛ و

(f) the passing of a Special Resolution.

و. صدور قرار خاص.

## PART 10 - Branches

### القسم 10 - الفروع

Article 52 (Registration of a Branch)

المادة 52 (تسجيل الفرع)

- (1) An Originating Company may apply to register a Branch for the purpose of carrying out Permitted Activities in or from the Free Zone by:
- (1) يجوز لأي شركة منشئة التقدم بطلب تسجيل فرع بغرض تنفيذ الأنشطة المرخص بها في المنطقة الحرة أو من خلال المنطقة الحرة وذلك على النحو التالي:
- (a) filing the prescribed form with the Authority; and
- أ. تقديم الطلب على النموذج المعتمد لدى الهيئة؛ و
- (b) payment of the relevant fee for registration.

ب. دفع الرسوم الخاصة بالتسجيل.

(2) On registration, the Authority will:

(2) عند التسجيل، تقوم الهيئة بما يلى:

- (a) issue a Certificate confirming that the Branch has been registered with the name specified therein and with effect from the date of the Certificate:
- أ. إصدار شهادة تؤكد على تسجيل الفرع بالاسم المحدد له وعلى نفاذه اعتباراً من تاريخ الشهادة؛
- (b) allocate to the Branch a number, which will be the Branch's number; and
- ب. تخصيص رقم تسجيل للفرع والذي سيكون رقم الفرع؛ و
- (c) enter the name and number of the Branch in the Register.

ج. إدخال اسم الفرع ورقمه في السجلّ.

- (3) A Branch will not have legal presence unless it has received a Certificate and its name is included in the Register.
- (3) لن يكون للفرع أي وجود قانوني ما لم يكن قد حصل على شهادة وأدرج اسمه في السجل.
- (4) A Certificate is conclusive legal evidence that the Branch has been registered with the name specified in it and that the requirements of these Regulations have been complied with in respect of the registration of the Branch and thereafter no defect in the process prior to the registration of the Branch will affect the validity of its registration.
- (4) تعتبر الشهادة دليلاً قانونيا قاطعاً على أنّ الفرع قد تم تسجيله بالاسم المحدد فيها، وأنّه تم الالتزام بمتطلبات هذه اللائحة في ما يتعلق بتسجيل الفرع، ولن يؤثر أيّ خلل في الإجراءات السابقة على تسجيل الفرع في حجية هذه الشهادة أو في صحة تسجيل الفرع.
- (5) A Branch may apply, using the prescribed form and payment of the relevant fee, to cancel its Licence and
- (5) يجوز للفرع تقديم طلب ، باستخدام النموذج المحدد ودفع الرسوم ذات الصلة ، إلغاء ترخيصه وشهادته وإلغاء تسجيله لدى الهيئة عند بدء إجراءات الإعسار أو تصفية

Certificate and remove its registration with the Authority upon commencement of insolvency, winding up or liquidation proceedings affecting the Originating Company or for any other reason.

الحساب أو التصفية التي تؤثر على الشركة المنشئة أو لأي سبب آخر

(6) The Branch must at all times have at least one (1) Manager who holds a valid residence permit or work permit. Immediately upon the incorporation of the Branch, it must complete the formalities and obtain a valid residence permit or work permit for such Manager in accordance with the Free Zones Legislation.

(6) يجب على الفرع في جميع الأوقات أن يكون لديه مدير واحد على الأقل يحمل رخصة إقامة سارية أو تصريح عمل ساري المفعول. يجب على الفرع فور إتمام تأسيسه استكمال الإجراءات والحصول على تصريح إقامة أو تصريح عمل ساري المفعول لذلك المدير وفقًا لتشريعات المناطق الحرة

Article 53 (Restrictions on a Branch's name)

المادة 53 (القيود على اسم الفرع)

- (1) A Branch must be registered with a name identical to that of its Originating Company and no Branch will, except with the express approval of the Authority, be permitted to be registered with a name which:
- (1) يجب أن يكون الفرع مسجّلاً باسم مطابق لإسم الشركة المنشئة ولا يجوز تسجيل الفرع بأي من الأسماء التالية إلا بموافقة صريحة من الهيئة:
- in the opinion of the Authority is undesirable, offensive or contrary to public morality or is so misleading an indication of the nature of its activities as to be likely to cause harm to the public;
- أن يكون الاسم برأي الهيئة غير مرغوب فيه أو مسيئاً أو مخالفاً للآداب العامة أو مضللاً لطبيعة أنشطته بحيث يمكن أن يسبب ضرراً للجمهور؛
- (b) does not end with "Branch Registered in the Free Zone-Qatar" or the words "QFZ Branch";
- ب. ألا ينتهي الاسم بعبارة "فرع مسجل في المنطقة الحرة قطر" أو اختصاراً "فرع م.ح.ق"؛
- (c) is identical or confusingly similar to the name by which another branch is registered under the Free Zones Legislation or so nearly resembles that name as to be likely to deceive or confuse unless that branch signifies its consent in such manner as the Authority may require;
- ج. أن يكون الاسم مطابقاً أو مماثلاً بصورة تؤدي للالتباس مع فرع آخر مسجل وفقاً لتشريعات المناطق الحرة، أو أن يكون مشابهاً لذلك الاسم إلى حد يحتمل أن يخدع أو يربك، ما لم يعبر ذلك الفرع عن موافقته على النحو الذي قد تطلبه الهيئة؛
- (d) contains words that in the opinion of the Authority:

د. يحتوي على تعابير ترى الهيئة أنها:

- suggest, are likely to suggest unwarranted association with or patronage of prominent local persons;
- (i) تشير أو يرجح أنها تشير إلى علاقة غير مبررة مع أو برعاية أشخاص محليين بارزين؛
- (ii) suggest, are likely to suggest unwarranted connection with any government or authority whether in the Free Zone, the State or elsewhere; or
- (ii) تشير أويرجح أنها تشير إلى علاقة غير مبررة مع أيّ حكومة أو هيئة سواء في المنطقة الحرّة أو الدولة أو أيّ مكان آخر؛ أو

- (iii) could in any other manner be misleading to the public; or
- ....

مضلِّلة بأيّ طريقة أخري للجمهور.

(iii)

- (e) would constitute a violation of applicable laws of the State.
- ه. تشكّل انتهاكاً للقوانين المعمول بها في الدولة.
- (2) If, through inadvertence or otherwise, a Branch is registered with a name which in the opinion of the Authority too closely resembles the name by which an entity in existence is already registered or a name in respect of which the law applicable to intellectual property rights affords prior protection, the Branch will change its name to a name approved by the Authority.
- (2) في حال تم عن طريق الخطأ أو غير ذلك، تسجيل فرع باسم يشبه برأي الهيئة إلى حد كبير اسم كيان قائم ومسجّل بالفعل بهذا الاسم أو اسماً يمنحه القانون المعمول به في مجال حقوق الملكية الفكرية حماية مسبقة، على الفرع تغيير اسمه إلى اسم توافق عليه الهيئة.

Article 54 (The Manager of a Branch)

المادة 54 (مدير الفرع)

The Manager will have the full power to manage the Branch unless such power is limited by a power of attorney or any resolution of the Originating Company. The acts of the Manager will bind the Branch where his actions are within his capacity.

يتمتع المدير بالسلطة الكاملة لإدارة الفرع ما لم تكن تلك السلطة محدودة بموجب وكالة او أيّ قرار صادر عن الشركة المنشئة. وتكون تصرفات المدير ملزمة للفرع إذا كانت ضمن حدود صلاحياته.

Article 55 (Records to be kept by Branches)

المادة 55 (السجلات الواجب الاحتفاظ بها من قبل الفروع)

- (1) Every Branch must maintain proper records of accounts with respect to the operations of the Branch, including with regards to:
- (1) يجب على كل فرع أن يحتفظ بسجلات مناسبة للحسابات فيما يتعلق بعمليات الفرع ، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي:
- (a) all sums of money received and expended by the Branch and the matters in respect of which the receipt and expenditure takes place; and
- أ. جميع المبالغ المالية المستلمة والمصروفة من قبل الفرع والمسائل التي يحدث بشأنها الاستلام والنفقات ؛ و
- (b) the assets and liabilities of the Branch.

ب. اصول و التزامات الفرع.

- (2) The records of account will be kept at the registered office of the Branch and will at all times be open to inspection by the Managers, the Originating Company and the auditors for the Branch or Originating Company.
- (2) سيتم الاحتفاظ بسجلات الحساب في المكتب المسجل الفرع وستكون مفتوحة في جميع الأوقات للمعاينة من قبل المديرين والشركة المنشئة ومدقق حسابات الفرع أو الشركة المنشئة.
- (3) In the case of records of account not being made available for inspection by a Manager, an Originating Company or an auditor, the Authority may by order compel immediate inspection of such records.
- (3) في حالة عدم توافر سجلات الحسابات للمعاينة من قبل المدير أوالشركة المنشئة أو مدقق الحسابات ، يجوز للهيئة من خلال اصدار أمر أن تفرض المعاينة الفورية لهذه السجلات.

- (4) The Originating Company must prepare for each financial year its financial statements which should be in accordance with international standards and include:
- (4) يجب على الشركة المنشئة أن تعد بياناتها المالية لكل سنة مالية و التي تشمل:
- (a) a balance sheet as at the last day of the financial year; and
- أ. الميزانية المالية كما في اليوم الأخير من السنة المالية ؛ و

(b) a profit and loss account.

ب. حساب الربح والخسارة.

Article 56 (Letterheads and service of documents)

المادة 56 (الأوراق المعنونة وتسليم الوثائق)

- (1) Every Branch must have its name, registration number and registered office mentioned in legible characters in all business letters of the Branch, written orders for goods or services, invoices and receipts, written demands for payment and other such similar documentation and in all notices and other official publications of the Branch.
- (1) يجب أن يكون اسم كلّ فرع ورقم تسجيله ومكتبه المسجل مذكوراً بشكل واضح في كافة الأوراق المعنونة الخاصة بالفرع، وفي الأوامر المكتوبة للسلع أو الخدمات، وعلى الفواتير والإيصالات، والطلبات الكتابية للدفع وغيرها من المستندات المماثلة، وفي كافة الإخطارات وغيرها من المنشورات الرسمية للفرع.
- (2) A document served in relation to any matter under these Regulations may be served on a Branch by leaving it at the registered office of the Branch in the Free Zone.
- (2) أية وثيقة تتعلَق بأيّ مسألة واردة في هذه اللائحة، تعتبر قد أرسلت وسلمت فعلا للفرع بمجرد إرسالها وتركها في المكتب المسجل للفرع في المنطقة الحرة.

Article 57 (Name to appear outside of place of business)

المادة 57 (الاسم الذي سيظهر خارج مكان العمل)

A Branch will ensure that its name is placed outside of every office or premises which is occupied by it, in a conspicuous position and in letters easily legible. يتكفل الفرع، بوضع اسمه على الواجهة الخارجية لكلّ مكتب أو مبنى يشغله بطريقة واضحة وحروف مقروءة.

#### PART 11 - Powers of the Authority

## القسم 11 - صلاحيات الهيئة

Article 58 (Power to request information and documentation)

المادة 58 (صلاحية أو سلطة طلب المعلومات والوثائق)

- (1) The Authority may exercise all powers granted to it pursuant to the Free Zones Legislation, including requiring a Free Zone Entity, by written notice, to do the following:
- (1) يحق للهيئة ممارسة كافة الصلاحيات الممنوحة لها بموجب تشريعات المناطق الحرة، بما في ذلك طلب كيان المنطقة الحرة، وذلك عن طريق إشعار خطّي للقيام بما يلي:
- (a) provide to the Authority in the manner and in the form prescribed in the Authority's notice, any information or document which the Authority may require for the exercise of its duties or powers under the Free Zones
- أ. تزويد الهيئة بالطريقة وعلى النحو المبين في الإشعار المرسل من الهيئة، بأيّ معلومات أو وثائق قد تطلبها الهيئة لممارسة واجباتها أو صلاحياتها بموجب تشريعات المناطق الحرة؛ و

#### Legislation; and

- (b) permit an officer or agent of the Authority or any other competent authority of the State to enter the registered office of or any business premises occupied by the Free Zone Entity for the purpose of obtaining or verifying any information.
- ب. السماح لأي موظف أو وكيل للهيئة أو أي سلطة مختصة أخرى للدولة بدخول المكتب المسجّل أو أيّ مبنى أعمال يشغله الكيان المسجل في المنطقة الحرة لغرض الحصول على أو التحقق من أيّ معلومات.
- (2) The Authority's powers referred to in Article 58(1) include the right to make copies of any documents produced by the Free Zone Entity and require the Free Zone Entity to certify the accuracy of the copies.
- (2) تشمل صلاحيات الهيئة المشار إليها في المادة 88(1) الحق بالحصول على نسخ من أيّ وثائق يصدرها الكيان المسجل في المنطقة الحرة والطلب من ذلك الكيان في المنطقة الحرة التصديق على صحة تلك النسخ.
- (3) A Free Zone Entity must co-operate fully with, and respond to any requests from, the Authority or any of its representatives, investigators, advisors or consultants for information or documents relating to its shareholders (including details concerning their legal owners and Beneficial Owners), business, assets and activities within the period prescribed in the notice.
- على أي كيان مسجل في المنطقة الحرة أن يتعاون ويتعامل بشكل كامل مع أيّ مطالب للهيئة أو أيّ من ممثليها أو المحققين أو المستشارين للحصول على معلومات أو وثائق تتعلق بشركائه (بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالمالكين القانونيين والمالكين المستفيدين)، والأعمال التجارية والأصول والأنشطة خلال الفترة المنصوص عليها في الإخطار.

#### Article 59 (Power to investigate)

المادة 59 (سلطة التحقيق)

- (1) The Authority may appoint one or more persons to investigate the affairs of a Free Zone Entity, to determine whether a person or entity has contravened a provision of the Free Zones Legislation, breached a term of its Licence, or following receipt of a complaint from a third party.
- (1) يحق للهيئة تعيين شخص أو أكثر للتحقيق في شؤون أي كيان مسجل في المنطقة الحرة، لتحديد ما إذا كان أي شخص أو أي كيان قد خالف أحد أحكام تشريعات المناطق الحرة، أو خرق أحد شروط الترخيص الممنوح له، أو بعد تلقي شكوى من أي طرف ثالث.
- (2) In the case of a Company, such an investigation may also be carried out following receipt of an application of its Shareholders as, in the Authority's opinion, is sufficient to warrant the investigation. The application by the Shareholders must be supported by such evidence as the Authority may require for the purpose of showing that the applicants have good reason for, and are not actuated by malicious motives in requiring, the investigation and the Authority may, before appointing an investigator, require the applicants to give security for payment of the costs of the investigation.
- (2) في حال الشركة المسجلة في المنطقة الحرة، يجوز القيام بإجراء ذلك التحقيق بعد تلقّي طلب من الشركاء فيها، يكون برأي الهيئة كافياً للسماح بالتحقيق. ويجب أن يكون طلب الشركاء مدعوماً بالأدلة التي قد تطلبها الهيئة لغرض إثبات أنّ مقدّمي الطلب يملكون سبباً وجيهاً ولا تحفّزهم دوافع سوء نية لطلب التحقيق. ويحق للهيئة قبل تعيين المحقق أن تطالب مقدّمي طلب التحقيق بتقديم ضمانة مالية مقابل تكاليف التحقيق.

(3) The Authority will notify the Free Zone Entity of the appointment of such investigator(s) in writing.

 (3) تقوم الهيئة بإخطار الكيان المسجل في المنطقة الحرة خطّياً بشأن تعيين المحقق أو المحققين.

The investigator(s) may, if considered necessary for the purposes of the investigation, look into the affairs of the Originating Company or any other body corporate which is an affiliate of a Free Zone Entity or any other person who is connected to a Free Zone Entity.

يحق للمحقق أو المحققين، إذا وُجد ذلك ضرورياً لأغراض التحقيق، أن ينظر في شؤون أيّ شركة منشئة أو أي هيئة اعتبارية أخرى تابعة لأحد كيانات المنطقة الحرة أو أيّ شخص آخر مرتبط بكيان المنطقة الحرة.

(4) The Authority may on written notice require a Free Zone Entity to allow the investigator(s) to enter the registered office of or any business premises occupied by a Free Zone Entity if an investigator considers such action necessary for the purpose of carrying out the investigation pursuant to this Article 59.

(4) يحق للهيئة بموجب إخطار كتابي أن تطلب من كيان المنطقة الحرة السماح للمحقق أو للمحققين بدخول المكتب المسجل أو أيّ مبنى تجاري يشغله كيان المنطقة الحرة إذا رأى المحقق أنّ مثل هذا الإجراء ضروري لغرض إجراء التحقيق بموجب هذه المادة 59.

(5) The investigators must submit a report to the Authority as soon as practicable following completion of their investigation and the report must include the investigator's findings on whether the Free Zone Entity is in contravention of any part of the Free Zones Legislation or a term of its Licence.

على المحققين تقديم تقرير إلى الهيئة في أقرب وقت ممكن عملياً بعد الانتهاء من تحقيقاتهم، ويجب أن يتضمن التقرير نتائج التحقيق حول ما إذا خالف كيان المنطقة الحرة أي حكم من أحكام تشريعات المناطق الحرة أو خالف شروط الترخيص الممنوح له.

Article 60 (Right to appoint independent auditors)

المادة 60 (الحق بتعيين مدققين مستقلّين)

The Authority may, upon review of the report referred to in Article 59(6) appoint reputable auditors to inspect a Free Zone Entity's business and books. In such circumstances, the Free Zone Entity will permit the auditor so appointed access to all relevant information related to the affairs of the Free Zone Entity such as books, documents and papers in their custody or access. The auditor will submit a report to the Authority within the period specified in his appointment.

يحق للهيئة، بعد مراجعة التقرير المشار إليه في المادة 96(6)، تعيين مدققي حسابات ذوي سمعة حسنة للاطلاع على أعمال ودفاتر كيان المنطقة الحرة. في مثل تلك الظروف، فإن على كيان المنطقة الحرة السماح للمدقق الذي تم تعيينه لذلك بالوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بشؤون كيان المنطقة الحرة مثل الدفاتر والوثائق والأوراق في عهدة الكيان. ويقدّم المدقق تقريراً إلى الهيئة خلال المدة المحددة لتعيينه.

# PART 12 – Term, Expiry and Revocation of the Certificate

#### القسم 12 - مدة الشهادة وانتهاء صلاحيتها وإلغاؤها

Article 61 (Term and expiry of a Certificate)

المادة 61 (مدّة الشهادة وانتهاء صلاحيتها)

A Certificate remains valid unless:

تبقى الشهادة صالحة إلا في حال:

- the Licence is revoked or suspended pursuant to the Free Zones Legislation; or
- (1) الغاء الترخيص أو تعليقه وفقاً لتشريعات المنطقة الحرة؛ أو
- (2) the Free Zone Entity is dissolved.

(2) حلّ كيان المنطقة الحرّة.

## **PART 13 - General Provisions**

القسم 13 - الأحكام العامة

Article 62 (Fees)

المادة 62 (الرسوم)

- (1) The Authority will issue a Schedule of Fees and may update the schedule from time to time.
- (1) تصدر الهيئة جدول الرسوم ويحق لها أن تقوم بتحديث الجدول من وقت لأخر.
- (2) A Free Zone Entity must pay any fees due to the Authority immediately upon the fee becoming due.
- (2) على كيان المنطقة الحرّة دفع أيّ رسوم مستحقة للهيئة فور استحقاقها.
- (3) Fees paid by a Free Zone Entity are not refundable.
- (3) لا تكون الرسوم التي يدفعها كيان المنطقة الحرة قابلة للاسترداد.

Article 63 (Penalties)

المادة 63 (الجزاءات)

- (1) The Authority will issue a Schedule of Fines and may update the schedule from time to time.
- (1) تصدر الهيئة جدول الغرامات وقد تقوم بتحديث الجدول من وقت لأخر.
- (2) The Authority may impose fines for a contravention of the Free Zones Legislation.
- (2) يحق للهيئة فرض غرامات لدى مخالفة تشريعات المناطق الحرة.

Article 64 (Alternative corporate structures)

المادة 64 (الاشكال القانونية الاخرى للشركات)

- (1) The Authority may from time to time issue Licences to persons to establish alternative forms of corporate structures or legal entities within the Free Zone (other than a Company or a Branch).
- (1) يجوز للهيئة من وقت لآخر إصدار تراخيص للأشخاص من أجل إنشاء أشكال بديلة للشركات أو الكيانات القانونية داخل المنطقة الحرة (غير الشركة أو الفرع).
- (2) The Authority will determine which parts of the Free Zones Legislation (in whole or in part) will apply to such structures or entities.
- (2) تحدد الهيئة أيّ أجزاء من تشريعات المناطق الحرّة (بشكل كلي أو جزئي) التي ستطبق على تلك الأشكال البديلة أو الكيانات القانونية الأخرى.

Article 65 (Amendments to these Regulations)

المادة 65 (التعديلات على هذه اللائحة)

(1) These Regulations, or any part of these Regulations, and any rules, policies, decisions or orders supplementing these Regulations may at any time be replaced, cancelled, updated, restated, revised or reissued without prior notification to any person and such regulations, rules, policies, decisions or orders will have the

(1) يجوز في أيّ وقت استبدال هذه اللائحة أو أيّ جزء منها، وأيّ قواعد أو سياسات أو قرارات أو أوامر مكمّلة لهذه اللائحة، أو إلغاؤها أو تحديثها أو إعادة صياغتها أو مراجعتها أو إعادة إصدارها بدون إخطار مسبق لأيّ شخص. ويكون لتلك الأنظمة أو القواعد أو السياسات أو القرارات أو الأوامر الأثر القانوني نفسه لهذه اللائحة. ولن يكون لأيّ شخص الحق في التقدّم بأيّ مطالبة أو دعوى

same legal effect as these Regulations. No person will have a right to bring any claim or action against the Authority based upon any replacement, cancellation or amendment of these Regulations.

ضد الهيئة على أساس أيّ استبدال أو الغاء أو تعديل لهذه اللائحة.

(2) A Free Zone Entity and an Originating Company are required to comply with the version of these Regulations or any rules, policies, decisions or orders supplementing these Regulations as are currently in force and will not be relieved from any obligation to comply with the current version of these Regulations or any such rules, policies, decisions or orders because such person was not aware that these Regulations had been updated, restated, revised or reissued or that the rules, policies, decisions or orders were in force.

على كيان المنطقة الحرة والشركة المنشئة الالتزام بأحكام هذه اللائحة أو أيّ قواعد أو سياسات أو قرارات أو أوامر مكمّلة لهذه اللائحة السارية حالياً، ولن يتم إعفاؤها من أيّ التزام بالامتثال للنسخة الحالية من هذه اللائحة أو أيّ من هذه القواعد أو السياسات أو القرارات أو الأوامر لأنّ هذا الشخص لم يكن على علم بأنّ هذه اللائحة قد تم تحديثها أو إعادة صياغتها أو مراجعتها أو إعادة إصدارها أو بأنّ القواعد أو السياسات أو القرارات أو الأوامر كانت سارية المفعول

## Annex 1

## **Revisions to the Companies Regulations**

المرفق 1 التعديلات على لائحة الشركات

## مفتاح الاختصارات] [Abbreviation Key]

رقم الإصدار	تاريخ موافقة المجلس	تاريخ نشر المسودة	وصف التعديلات
Version no	Date of Board	Date of published draft	Description of amendments
	approval		·